الأمانة العامة

المسيرة
ALMASEERA

العدد السابع والثلاثون - السنة الرابعة - مارس 2011 م

فعاليات أيام مجلس التعاون في آسيا انطلقت من سيئول

- ندوة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية.
- ندوة دور المرأة التنموي في دول مجلس التعاون.
- ندوة التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا.

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومنسوبو الأمانة العامة

يبتهجون فرحاً بشفاء

خادم الحرمين الشريفين

وعودته الميمونة إلى أرض الوطن سالماً معافى

المحتويات

2 أخبار المسيرة

ملف العدد

- 26 فعاليات أيام مجلس التعاون في آسيا انطلقت من سيئول
- 28 تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية
- 37 ندوة دور المرأة التنموي في دول مجلس التعاون
- 40 التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا
- 47 دور الثقافة في تعزيز العلاقات

52 حوار مع معالي الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة القطري

58 إصدارات

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة
العدد السابع والثلاثون - السنة الرابعة - مارس 2011 م

لآرائكم واقتراحاتكم
ص.ب 7153 الرياض : 11462
المملكة العربية السعودية
تلفون : 1317 - 1143 / 7777 482 1 966 +
فاكس : 5508 281 1 966 +
almaseera@gccsg.org

الأمين العام لمجلس التعاون يهنئ الشعب السعودي بعودة خادم الحرمين الشريفين بعد رحلته العلاجية الموفقة

عبر معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/23م، عن سعادته بعودة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، إلى أرض المملكة العربية السعودية سالما معافى، بعد رحلته العلاجية الموفقة، والتي تكللت ولله الحمد بالنجاح، داعيا المولى عز وجلّ بأن يطيل في عمره ليواصل مسيرة العطاء والنماء والازدهار الخيرة، ولكل ما من شانه رفعة المملكة وشعبها العزيز.

وهنأ معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بهذه المناسبة السعيدة، نائب خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، والأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي، مثمنا عاليا جهود خادم الحرمين الشريفين، أعزه الله، في تحقيق كل ما من شأنه دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وصولا للتكامل المنشود بين دول مجلس التعاون.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بالجهود الايجابية والمثمرة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين خدمة للقضايا العربية والإسلامية، والمبادرات الكريمة والخيِّرة التي عبرت عن قناعته الراسخة بضرورة التضامن العربي والإسلامي.

وفي ختام تصريحه خلص الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن النجاحات التي تحققت بفضل من الله ثم بالجهود الصادقة والمخلصة لخادم الحرمين الشريفين في حلحلة العديد من الملفات والقضايا، تعكس مدى الاحترام والتقدير الذي يحظى به، حفظه الله، وما يتمتع به من نهج حكيم وقيادة رشيدة، في دعمه للحوارات الهادفة لنصرة الحق والعدل والسلام في ربوع المعمورة، ودوره، أعزه الله، في مكافحة الإرهاب، وحوار الأديان والحوار بين الحضارات ونبذ استخدام القوة في حل النزاعات بين الدول، خير شاهد على هذا النهج والرؤية السديدة التي يتمتع بها حفظه الله.

الأمين العام لمجلس التعاون: إن الدعم الذي قدمه ويقدمه خادم الحرمين الشريفين، لمسيرة العمل الخليجي المشترك سيظل دافعا أساسيا لعمل المجلس ومحركا فاعلا في تحقيقه لأهدافه

أعرب معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/24م، عن خالص تهنئته لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية بالعودة الميمونة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله ورعاه، سائلا المولى العلي القدير أن يسبغ عليه وعلى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الصحة والعافية، مضيفا انه بقدر ما يسعد أبناء المملكة العربية السعودية، فإننا في مجلس التعاون لا نقل سعادة وبشرا بهذه المناسبة.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بهذه المناسبة، إن الدعم الذي قدمه ويقدمه حفظه الله، لمسيرة العمل الخليجي المشترك سيظل دافعا أساسيا لعمل المجلس ومحركا فاعلا في تحقيقه لأهدافه، فالجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين في خدمة المسيرة المباركة، والمبادرات التي كان لها الأثر الواضح في عمل المجلس، والتي انطلقت من قناعة راسخة لخادم الحرمين الشريفين - يشاركه فيها أخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، يحفظهم الله ويرعاهم- بأن مجلس التعاون يمثل الكيان المؤسسي الذي يجسد طموحات أبناء المنطقة لتحقيق تطلعاتهم المنشودة وقدرتهم على مواجهة تحديات المستقبل، والتي انطلقت من مبدأ أن التعاون الذي يمثل الركيزة الأساس في عمل المجلس واجب تفرضه الصلات العميقة الجذور بين دول المجلس، كما تفرضه التحديات والآمال والتطلعات المشتركة. وليس بغريب أن يجد العمل الخليجي المشترك في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ مجلس التعاون كل المؤازرة والدعم من لدن خادم الحرمين الشريفين، الأمر الذي كان له دور فاعل ومؤثر نحو تحقيق الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية، وتذليل العقبات التي واجهتها مسيرة العمل المشترك.

ولفت معاليه إلى أنه لن يتسع المقام بالطبع لذكر كل المآثر والإنجازات التي يصعب أن تحصى لخادم الحرمين الشريفين، مشيرا إلى أنه يمكن تناول جانب من أبرز المبادرات التي تقدم بها، والتي تجسد حرصه يحفظه الله ودعمه غير المحدود لمسيرة المجلس.

وأكد معالي الأمين العام إلى أنه وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى في أبو ظبي عام 1998م، دعا خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله في كلمة شاملة، إلى تحقيق المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي، مركِّزا على جملة من السياسات الاقتصادية، لتسريع عجلة التعاون. وجاءت الكلمة واضحة وشفافة في طرحها للصعوبات الاقتصادية التي كانت تواجهها دول المجلس عندما تدهورت أسعار النفط، واصفة تلك الظروف بأنها وصلت إلى مرحلة الأزمة. ومما قاله يحفظه الله، في هذا السياق «علينا ألا نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى مصدر دخلنا الأساسي يتعرض لهذه الهزة الكبيرة نتيجة الخلل الذي طرأ على التوازن المطلوب بين العرض والطلب في سوق البترول، وهذا أمر يستدعي منا جاهدين السعي داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعادة التوازن إلى السوق».

كما أشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون إلى أن وثيقة الآراء التي قدمها خادم الحرمين الشريفين في اللقاء التشاوري الرابع لقادة دول مجلس التعاون (جدة، مايو 2002م) تعد من أهم وأبرز الوثائق في تاريخ مجلس التعاون، نظرا لما اشتملت عليه من رؤية متعمقة في تشخيصها الصائب لواقع مسيرة العمل المشترك، وما تضمنته من طرح متقدم للكثير من المقترحات والمبادرات الرائدة والمهمة لدفع هذه المسيرة وتعزيزها في المجالات الاقتصادية والتعليمية والعسكرية. فقد أشارت الوثيقة بوضوح إلى أن منجزات المجلس لم تكن على مستوى الطموحات، حاثة الجميع على تسريع الخطى وكسبا للوقت وللحيلولة دون استغراق فترة زمنية طويلة لتنفيذ الخطط والبرامج. وفي الواقع فإن الوثيقة مثلت إحدى الوقفات الهامة للمراجعة في تاريخ مجلس التعاون، وكان لها

أثر إيجابي مباشر في تجديد حيوية العمل المشترك.

وأضاف معاليه، إن خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله، قد ضمن في الوثيقة العديد من الرؤى لتعزيز التعاون الاقتصادي مركزا على المحاور الرئيسية في عمل المجلس، وبخاصة في موضوع التعاون الاقتصادي، حيث ساهمت هذه الرؤى في تذليل أهم العقبات التي كانت تعترض قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، الأمر الذي مهد الطريق للإعلان عن قيام هذا الاتحاد في عام 2003م، وهو إنجاز تاريخي وخطوة رائدة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي. وكان هذا الاتحاد، فيما بعد، أساسا لانطلاقة السوق الخليجية المشتركة مطلع يناير 2008م، والانتقال لاحقا إلى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي والمواطنة الاقتصادية، تمثلت في اعتماد المجلس الأعلى، في ديسمبر 2008م، اتفاقية الاتحاد النقدي، والنظام الأساسي له، واختيار الرياض مقرا للمجلس النقدي.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون أن الوثيقة تضمنت في مجال التعليم، وتوطين الوظائف، وتطوير المؤسسات الخليجية المشتركة جملة من المقترحات الهادفة تم بالفعل ترجمتها إلى برامج عمل، وقد كانت لها الانعكاسات الإيجابية على صعيد تحقيق أهداف مجلس التعاون.

وتابع معاليه قوله إنه تأسيسا على المقترح الذي قدمه، خادم الحرمين الشريفين، يحفظه الله، إلى المجلس الأعلى، في دورته الثامنة والعشرين بمدينة الدوحة في ديسمبر 2007م، والهادف إلى تسريع الأداء وإزالة العقبات، قرَّر المجلس الأعلى، في دورته اللاحقة، اعتماد الحلول المقترحة لتسريع الأداء، وإزالة العقبات، التي تعترض مسيرة العمل المشترك في مجالات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والتخطيط والتنمية، وتكثيف العمل للإسراع بإنشاء المجلس النقدي، وتمكينه من ممارسة مهامه.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون أن الرؤى التي تقدم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، ووافق عليها المجلس الأعلى، أسهمت في تطوير قوات درع الجزيرة المشتركة، والرفع من قدراتها لتتماشى مع التحديات التي تشهدها المنطقة حاضرا ومستقبلا. كما قامت المملكة بإنشاء المقر الحالي لهذه القوات في مدينة الملك خالد العسكرية بحفر الباطن، وخصصت قطعة أرض لإنشاء مقر قيادة القوات في مدينة الرياض، وأخرى لإقامة مكتب الاتصالات العسكرية والمؤمنة في مدينة الظهران، وتكفلت بتكاليف إنشائه.

وأشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى أنه في المجال الأمني سخرت المملكة كافة إمكاناتها وخبراتها، المستمدة من تجاربها الناجحة في الشأن الأمني، لخدمة العمل الخليجي المشترك، وساهمت في وضع وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون، وكذلك الاتفاقية الأمنية. وكان لهذه الجهود الخيِّرة، والدعم السخي من خادم الحرمين الشريفين الأثر المباشر على الخطوات الإيجابية التي حققها مجلس التعاون، بهدف حماية مجتمعاته من الظواهر الأمنية الخطيرة، كظاهرة انتشار المخدرات، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، ومكافحة التسلل، وكذلك على تطوير وسائل الاتصالات الأمنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وبين معالي الأمين العام لمجلس التعاون أنه في مجال المؤسسات المشتركة، فقد مثلت المنحة الكريمة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، العام الماضي، لبناء مدينة طبية لجامعة الخليج العربي خير دليل على اهتمامه يحفظه الله بدعم المؤسسات الخليجية المشتركة وحرصه على تحقيقها لأهدافها. ويتكامل هذا الدعم مع ما سبق أن قدمته المملكة العربية السعودية من استعداد لفتح كلية الطب البيطري بجامعة الملك فيصل أبوابها لجميع أبناء دول مجلس التعاون، الراغبين في الدراسة بالكلية، نظرا لعدم وجود مثل هذا التخصص في دول المجلس. وأيضا في المجال الصحي، فقد أنشأت المملكة العربية السعودية مركز مكافحة العدوى في مستشفى الحرس الوطني ليكون مرجعا خليجيا، وتعمل حاليا على إنشاء مصنع لتجزئة الدم ومشتقاته، وكذلك مركز لمراقبة انتشار الأوبئة، بحيث تكون كلها مهيأة لجميع دول المجلس.

وأكد معاليه على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، من أوائل الداعين والداعمين لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتقوم المملكة بدعم فريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لهذا الموضوع. وقد تبنى الفريق مقترح الخطة الاستراتيجية للتطبيقات السلمية للطاقة النووية، المقدمة من المملكة كأساس للاستراتيجية الموحدة لدول مجلس التعاون.

وفي مجال العمل البيئي المشترك، قال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن المملكة العربية السعودية قد بادرت بإنجاز العديد من الأنظمة البيئية الموحدة، ومن أهمها الأدلة الاسترشادية للوقاية من الإشعاع، واتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية، ومواطنها الطبيعية في دول المجلس. كما استضافت المؤتمر الأول للوقاية من الإشعاع، وأسهمت في إنشاء مركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث، مستفيدة من المركز الإقليمي لمراقبة الجفاف والإنذار المبكر في جدة.

واختتم معالي الأمين العام لمجلس التعاون حديثه، بتجديد التهنئة، أصالة عن نفسه ونيابة عن جميع منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعاون والمكاتب التابعة لها، لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية بالعودة الميمونة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، حفظه الله ورعاه.

الأمين العام لمجلس التعاون ينوه بدعوة جلالة ملك البحرين لحوار وطني شامل

نوّه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 19/2/2011م، بالقرار الملكي السامي لصاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه بتكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي عهد مملكة البحرين - حفظه الله -، بإجراء حوار وطني جاد وبناء مع كافة الأطراف، لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها مواطنو مملكة البحرين العزيزة، معربا عن ثقته في أن يعيد الحوار الوطني الوئام والطمأنينة إلى البحرين، لتتواصل مسيرة التنمية والرخاء في ظل المشروع الإصلاحي الشامل لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وجدد معاليه، التأكيد على دعم دول مجلس التعاون الكامل لمملكة البحرين، مستذكرا في هذا الشأن بيان المجلس الوزاري في دورته الاستثنائية الأخيرة، التي عقدت في مملكة البحرين يوم 17 فبراير الجاري، والذي أكد على عدم قبول تدخل أي طرف خارجي في شئون مملكة البحرين، وأن الإخلال بأمنها واستقرارها يعد انتهاكا خطيرا لأمن واستقرار دول مجلس التعاون كافة، انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل، وأن أمن واستقرار دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ.

وأعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، عن ثقته التامة بقدرة مملكة البحرين على تجاوز الظروف الطارئة بفضل حكمة القيادة والتفاف أهل البحرين الأوفياء. وفي ختام تصريحه توجه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى المولى عز وجل بأن يحفظ مملكة البحرين وشعبها العزيز من كل سوء، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

الأمين العام لمجلس التعاون

يهنئ، سمو أمير دولة الكويت بالذكرى الخمسين للاستقلال والذكرى العشرين لعيد التحرير وذكرى مرور خمس سنوات على تولي سموه مقاليد الحكم في البلاد

هنأ معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/26م، حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت - حفظه الله ورعاه - وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال والذكرى العشرين لعيد التحرير، وذكرى مرور خمس سنوات، على تولي حضرة صاحب السمو الأمير مقاليد الحكم في البلاد.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن تزامن احتفالات دولة الكويت الوطنية يعكس دلالات مهمة، في صدارتها ما حققته الكويت على مدار العقود الخمسة الماضية، من تنمية شاملة في كافة المجالات، خاصة الاهتمام بالإنسان الكويتي باعتباره محور وغاية التنمية وهدفها الرئيسي، فضلا عما جسدته السياسة الكويتية الحكيمة على الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وأشار معالي الأمين العام، في هذا الإطار إلى الدور الحيوي للقيادة الكويتية، على مدى السنوات الماضية في دعم وتفعيل مسارات العمل الخليجي المشترك، من خلال المبادرات الهامة، وآخرها مبادرة دولة الكويت لمواجهة التحديات الراهنة إقليميا ودوليا، والتي قدمها حضرة صاحب السمو الأمير، إلى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس - حفظهم الله ورعاهم – في القمة التشاورية في مايو من عام 2006 م.

ورأى معاليه أن هذه المبادرات الايجابية، قد أثمرت وبما لا يدع مجالا للشك، في تحقيق مقاصدها النبيلة وأهدافها السامية، لاسيما في دعم العمل الجماعي ووحدة الصف الخليجي، باعتباره يشكل السمة الأبرز في مسيرة التعاون الخيرة، مشيدا بالخطوة الهامة لحضرة صاحب السمو الأمير - يحفظه الله - في قمة الكويت الرابعة والعشرين لقادة دول المجلس، والتي تم فيها إقرار البدء في دراسة مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، والتي أثبتت جدواها الاقتصادية، ومن المؤمل أن ترى النور على أرض الواقع في العام 2017م.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن ما تشهده دولة الكويت من تقدم ورخاء وازدهار لهو أيضا نتاج الرؤى الصائبة للقيادة الكويتية ممثلة في حضرة صاحب السمو الأمير – يحفظه الله - مشيدا بدور سموه، المعروف والمشهود له بالبنان، حيث ساهم سموه وبامتياز في تحقيق الكثير من تطلعات المواطن الكويتي من أجل بناء مجتمع متطور وحديث ومواكب لروح العصر.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في هذا السياق بتأكيدات حضرة صاحب السمو الأمير، على أن الالتزام بالنهج الديمقراطي والحرية المسئولة هي الخيار الجامع، الذي ارتضاه أهل الكويت في إطار الدستور، كونه يشكل إنجازا حضاريا، يعد مفخرة وموضع اعتزاز يعمل الجميع من أجل صيانته وحمايته.

كما ثمن معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بهذه المناسبة المواقف الشجاعة لقادة ودول وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال وقوفهم إلى جانب الكويت وشعبها الشقيق، في مواجهة الغزو الظالم، إبان فترة الاحتلال العصيبة، وما قدموه من تضحيات ساهمت في تحقيق النصر ودحر العدوان، في ملحمة امتزجت فيها الدماء الزكية دفاعا عن مبادئ الحق والحرية والعدالة.

وفي ختام تصريحه، حيا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، القيادة الكويتية بهذه المناسبة العزيزة على دول وشعوب مجلس التعاون، داعيا الله العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها الأبي، متمنيا لصاحب السمو الأمير موفور الصحة والعافية، وأن يسدد على طريق الخير خطاه، ليواصل مسيرة الخير والنماء، تحقيقا لما ينشده الشعب الكويتي العزيز من تقدم وازدهار وأمن ورخاء.

الأمين العام لمجلس التعاون
يشيد بحديث سمو أمير دولة قطر في المؤتمر الصحفي مع الرئيس الألماني

قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/28م، إن دعوة حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، لأوروبا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ 2011/2/27م، في الدوحة مع فخامة السيد / كريستيان فولوف رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، لدعم حقوق الشعوب المتطلعة إلى الحرية والعدالة و الاستفادة من اقتصادها وثرواتها، جاءت في توقيت مناسب وتنبعث من اهتمام سموه الشخصي، وتعبر عن دعمه، يحفظه الله، للنهج الإصلاحي الذي يشكل علامة بارزة في سياسات دولة قطر منذ سنوات عدة.

ونوه الأمين العام لمجلس التعاون بحرص سموه على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب الليبي، مؤكدا أن هذا الموقف يعكس حرص سموه على قيم التضامن والإخوة تجاه ليبيا وشعبها الشقيق.

ولفت معاليه إلى أهمية دعوة سموه إلى منع سفك المزيد من الدماء في ليبيا، ورأى أن هذه الدعوة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الذي يلبي تطلعات الشعب الليبي، خاصة أن سموه قد أكد أن التغيير قادم ويصب في مصلحة الشعوب.

الأمين العام لمجلس التعاون ينوه بالرؤية الثاقبة والحكيمة، لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، المعظم

أشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/28م، بالرؤية الثاقبة والحكيمة، لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، المعظم، حفظه الله، وحرصه على الارتقاء بشعبه، على كافة الصُّعد، وما منجزات السلطنة، التي يشار إليها بالبنان، على مستوى المنطقة والمستوى الدولي، إلا خير شاهد على المكانة المميزة التي تحظى بها السلطنة في عهد جلالته الزاهر، وحرصه، حفظه الله، على الدفع قدما بمسيرة العمل الخليجي المشترك، وتوجيهاته السامية بوضع قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية موضع التنفيذ.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في هذا الإطار، بالأوامر السامية الكريمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه، والقاضية بتوفير 50 ألف وظيفة، ومنح مبلغ شهري لكل باحث عن العمل مسجل لدى وزارة القوة العامة بالسلطنة، وتوسيع صلاحيات الأجهزة الرقابية في السلطنة، إضافة إلى قيامه، حفظه الله، بتكليف لجنة وزارية لوضع مجموعة من المقترحات لإعطاء مجلس الشورى في السلطنة مزيدا من الصلاحيات ورفع توصياتها للمقام السامي، مؤكدا أن هذه الأوامر السامية تصب جميعها في دعم الإنسان العماني، باعتباره غاية التنمية ومحورها الأساسي.

وخلص معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بالإعراب عن شكره وتقديره لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه، وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم، على دعمهم السخي لمسيرة مجلس التعاون، وحرصهم، على كل ما فيه خير شعوبهم.

المجلس الوزاري لمجلس التعاون

يؤكد دعم ووقوف دول المجلس إلى جانب مملكة البحرين للمحافظة على أمنها واستقرارها

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دورته الاستثنائية الثلاثين في المنامة بتاريخ 2011/2/18م، وقد استمع المجلس الوزاري إلى شرح من معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين حول التطورات التي جرت في مملكة البحرين خلال الأيام القليلة الماضية.

وجاء الاجتماع انطلاقا من العلاقات التاريخية الراسخة والأواصر الأخوية الوثيقة ووشائج القربى والمصير المشترك، الذي يجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبها، في ضوء المبادئ السامية التي حددها النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشاد المجلس الوزاري بكلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وما تضمنته من حكمة وتوجيهات سديدة لتعزيز اللحمة الوطنية في مملكة البحرين وإرساء مبدأ سيادة القانون وحرية التعبير عن الرأي، كما نوه المجلس الوزاري بقرار حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه بتشكيل لجنة تحقيق خاصة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث المؤسفة، مثمنا مكتسبات مشروع جلالته الإصلاحي لإرساء وتدعيم دولة المؤسسات والقانون، وتعزيز ممارسة المواطنين لكافة حقوقهم المشروعة،تحقيقا لمستقبل أفضل ومزيد من الرفاهية والتقدم والاستقرار والرخاء.

وأكد المجلس الوزاري وقوف دول مجلس التعاون صفا واحدا في مواجهة أي خطر تتعرض له أي من دوله، مؤكدين دعمهم الكامل لمملكة البحرين سياسيا واقتصاديا وأمنيا ودفاعيا، وأن المسؤولية في المحافظة على الأمن والاستقرار هي مسؤولية جماعية، بناء على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلا لا يتجزأ، التزاما بالعهود والاتفاقيات الأمنية والدفاعية المشتركة.

كما أكد المجلس الوزاري عدم قبول دول مجلس التعاون تدخل أي طرف خارجي في شؤون مملكة البحرين، التي هي عضو فاعل في منظومة مجلس التعاون، مشددا على أن الإخلال بأمنها واستقرارها يعد انتهاكا خطيرا لأمن واستقرار دول مجلس التعاون كافة.

وأعرب المجلس الوزاري عن تمنياته لمملكة البحرين وشعبها بدوام نعمة الأمن والاستقرار والتقدم والتنمية والازدهار، في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وسدد خطاه لتحقيق ما يصبو إليه شعب مملكة البحرين من خير ورفعة وتقدم.

الأمين العام لمجلس التعاون يصدر قرارا بإنشاء مركز تدريب الملكية الفكرية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أصدر معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/21م، قرارا بإنشاء «مركز تدريب الملكية الفكرية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وسيكون هذا المركز للتدريب النوعي، نواة لإنشاء أكاديمية تدريب خليجية مستقبلية، متخصصة بالتدريب النوعي بمجالات الملكية الفكرية المتنوعة، والتي تشمل: حق المؤلف وحقوق النشر، العلامات التجارية، الأسرار التجارية، النماذج الصناعية، التنوع النباتي، المؤشرات الجغرافية، التصاميم والنماذج الصناعية، الدوائر المتكاملة وبراءة الاختراع.

وقد جاء قرار معالي الأمين العام لمجلس التعاون، منسجما مع ما ورد في الفصل الرابع من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون، والتي أكدت على أهمية تدعيم التعاون العلمي والفني المشترك بين الدول الأعضاء، والعمل على اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة، تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتقنية، والسعي لتحقيق هدف نقل وتطويع التقنية المستوردة وتشجيع وتطوير التقنيات المحلية بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها، كما يأتي إنشاء هذا المركز استجابة لازدياد الحاجة للمعرفة والمهارة في مجال الملكية الفكرية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولكي تواكب دول المجلس التطورات العالمية بمجالات الملكية الفكرية المتعددة والمتنوعة، والتي يغلب عليها الطابع العلمي والتكنولوجي في إطار تشريعي وقانوني حديث قلما تتوفر فيه الخبرات الخليجية، وإن توفرت فهي محدودة لا تفي بمتطلبات الواقع الفعلي للاحتياجات المتزايدة من الموارد البشرية الفنية والمتخصصة، وكنتيجة أيضا للاهتمام الدولي بمواضيع الملكية الفكرية كأحد الوسائل والأدوات الضرورية في اقتصاديات الدول وما لها من تأثير على تسخير العلم والتكنولوجيا وتسخير الابتكار لأغراض التنمية.

هذا وسيقوم المركز بالعديد من المهام والواجبات من أبرزها تدريب وتطوير العاملين بمجالات الملكية الفكرية بالأمانة العامة، وتأهيل حديثي التخرج من ممتهني الملكية الفكرية العاملين بالأمانة العامة أو من الكوادر الخليجية من مواطني دول المجلس العاملين بالمكاتب الوطنية المعنية بشئون الملكية الفكرية ومجالاتها المتنوعة، كذلك التنسيق مع المكاتب الوطنية والجهات المعنية بشئون الملكية الفكرية بدول مجلس التعاون، ومنظمة الملكية الفكرية العالمية «الويبو» ومعاهد ومراكز التطوير والتدريب الإقليمية والعالمية، بكل ما يتعلق بتنظيم وعقد كافة الأنشطة التدريبية، وورش العمل والندوات والملتقيات المهنية المتخصصة بمجالات الملكية الفكرية. ومن ثم التحضير لمشروع إنشاء أكاديمية متخصصة بالملكية الفكرية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإجراء دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء الأكاديمية.

كما أصدر معالي الأمين العام لمجلس التعاون، قرارا بتعيين السيد / سعد بن عواد الضفيري رئيسا للمركز. ويمكن التواصل مع المركز على البريد iptc@gccsg.org.

الأمين العام لمجلس التعاون

يجتمع مع مدير عام معهد العالم العربي ووفود الدول الأعضاء بدول المجلس المشاركة في الاجتماع الأول المشترك لمدراء الثقافة في دول مجلس التعاون ومعهد العالم العربي في باريس

اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ2011/1/26م، بالمشاركين من معهد العالم العربي، برئاسة الأستاذ/ مختار طالب بن دياب، مدير عام المعهد، ووفود الدول الأعضاء بدول المجلس، ورحب بهم في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض.

وأشار معاليه، إلى أهمية التعاون الثقافي بين الأمانة العامة ودول المجلس من جهة ومعهد العالم العربي في باريس من جهة أخرى، مثمنا دور معهد العالم العربي كبوابة حضارية إلى أوروبا، وعلى أهمية الساحة الثقافية الفرنسية خاصة، ودعا إلى تفعيل مذكرة التفاهم التي تأتي في إطار الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون، التي أقرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم في قمة (مسقط، في ديسمبر/2008م)، إيمانا منهم بأهمية الثقافة كعنصر من عناصر التنمية والتواصل الحضاري والإنساني ولتكون الموجه في الفعاليات والبرامج الثقافية التي ستطرح مستقبلا من الجانبين، وأكد كذلك على أهمية تنظيم الفعاليات وبالتناوب بين باريس مقر معهد العالم العربي وعواصم دول المجلس، وأن يتم الاعتماد على تقديم جميع مفردات الثقافة التي تؤكد المنجز الحضاري والإنساني لدول المجلس، وتركز على الحضارة العربية والإسلامية، باعتبارها أداة هامة نحو التعريف بمنجزات الحضارة الإنسانية، ومن خلال انتقاء البرامج التي تبدد التأثير السلبي والصورة النمطية التي يحاول البعض ترسيخها عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية.

تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الأول بحث الملامح الرئيسية للتعاون، بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعهد العالم العربي في باريس، وتبادل إقامة الفعاليات والأنشطة والبرامج الثقافية. وتم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني في مقر المعهد بباريس في شهر سبتمبر،2011م، لوضع خطة العمل التنفيذية للأنشطة المتبادلة بين الجانبين والذي يأتي تنفيذا لمذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعهد العالم العربي في باريس.

الأمين العام لمجلس التعاون يهيب بكافة الأطراف السياسية اللبنانية بمُعالجة الأمور بالحكمة في هذه المرحلة الدقيقة

نوّه معالي عبدالرحمن بن حمد العطيَّة، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/1/27م، بالمضامين الإيجابية التي وردت في خطاب دولة الرئيس المُكلَّف نجيب ميقاتي، وأشاد كذلك بالموقف المسئول لدولة الرئيس سعد الحريري، رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان.

وأهاب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بكافة الأطراف السياسية اللبنانية بمُعالجة الأمور بالحكمة والتروي في هذه المرحلة الدقيقة، وذلك دعما للخيار الديمقراطي في إطار القواعد الدستورية التي توافق عليها كل اللبنانيين، واستنادا لاتفاقي الطائف والدوحة، حفاظا على أمن واستقرار لبنان وازدهاره.

الأمين العام لمجلس التعاون شارك في افتتاح ملتقى الشارقة الأول للأعمال بغرفة تجارة وصناعة الشارقة

بدات في الشارقة بتاريخ 27/ 2/2011م، فعاليات ملتقى الشارقة الأول للأعمال بمشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

وقال، في كلمة له لدى افتتاح الملتقى إن دول مجلس التعاون باعتمادها القرار التاريخي المتعلق بالسوق الخليجية المشتركة تكون قد أنجزت به مرحلة متقدمة على طريق التكامل والاندماج الاقتصادي، حيث إن هذا القرار يعتبر خطوة مهمة بل ونقلة نوعية في ترجمة أهداف المجلس نظرا لما لهذا من آثار إيجابية على مختلف المسارات، وسوف يحصد أبناء المجلس ثمارها خلال السنوات القليلة القادمة، وكما يظهر ذلك مليا في القطاعين الاقتصادي والتجاري العام والخاص، ثم على صعيد الإنسان والمجتمع، لاسيما وأن هذه الخطوة تمثل كذلك بعدا اجتماعيا أمنيا إضافة لكونها ذات أبعاد اقتصادية وتجارية. كما أن قرار قيام السوق الخليجية المشتركة جاء تتويجا لخطوات سابقة اتخذها مجلس التعاون ابتداء من السنوات الأولى لتأسيسه، حيث عملت دول المجلس على استحداث مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية والتوسع في تطبيقاته العملية، وفق منهج متدرج ومدروس، ليشكل مفهوم المواطنة الاقتصادية في مجالات واسعة النواة التي هيأت الأرضية فيما بعد لقيام السوق الخليجية المشتركة.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون أن انعقاد مثل هذا الملتقى، وعقد ندوات مختلفة في مدن دول المجلس التعاون إنما الهدف منه التعريف بالسوق الخليجية المشتركة وما توفره من مزايا و تسهيلات لمختلف شرائح المجتمع وخاصة شريحة التجار ورجال الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية ثم مختلف أفراد المجتمع. وتدل الاحصائيات على التزايد المتصاعد في أعداد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية المشتركة، فهناك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين الذين ينتقلون فيما بين دول المجلس والتي تتم بالبطاقة الذكية،حيث يسرت لهم قرارات العمل المشترك إمكانية التنقل بسهولة والإقامة الكريمة في الدول الأعضاء الأخرى، الأمر الذي يؤكد على ترسيخ الواقع الاقتصادي الجديد الذي يمثله مجلس التعاون حيث يلعب هذا الانتقال دورا مهما في تغذية الترابط الاقتصادي، وبكل تأكيد فإن السوق الخليجية المشتركة تأتي نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد.

الأمين العام لمجلس التعاون

يدين استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار العربي الفلسطيني الذي يندد بالاستيطان

دان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 19/2/2011م، بشدة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض «الفيتو» ضد مشروع القرار العربي الفلسطيني، الذي يندد بالاستيطان، خلال عرضه على مجلس الأمن الدولي، معتبرا الخطوة الأمريكية مستهجنة وغير مبررة، وتصب في اتجاه تشجيع المحتل الإسرائيلي على انتهاك قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية، التي تعتبر الاستيطان والأعمال أحادية الجانب غير مشروعة.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن استخدام الفيتو يظهر مدى الإجحاف الذي تمارسه الولايات المتحدة، بحق القضية الفلسطينية، منتقدا سياستها التي تقوم على أساس الكيل بمكيالين، معربا عن دهشته واستغرابه للموقف الأمريكي، فواشنطن تتحدث عن بذل مساعي جادة لإحلال السلام، فيما توفر غطاء سياسيا يمكن إسرائيل من مواصلة سياساتها العدوانية في الأراضي الفلسطينية بهذا الشكل الفاضح.

وخلص معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى التأكيد على الدعم الراسخ والمساندة الكاملة لنضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، والعيش بسلام داخل حدود دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود يونيو / حزيران / 1967م، وذلك طبقا لمبادئ القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

الأمين العام: إن فلسطين تحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى توحيد صفوف أبنائها دعما للوحدة الوطنية وكذلك السودان ولبنان واليمن

دعا معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 24/1/2011م، إلى تعزيز الحوار الوطني بين القوى السياسية الفلسطينية واللبنانية واليمنية والسودانية، لحل قضاياهم في إطار وحدة الصف الوطني.

جاء ذلك في تصريح أدلى به معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بعد مشاركته في الاجتماع الخامس للهيئة التأسيسية لمجلس العلاقات العربية والدولية الذي افتتح في العاصمة القطرية الدوحة.

وقال معاليه، إنه من خلال ما طرح في هذه الجلسة من آراء، وما يعكسه المشهد العربي على سبيل المثال حاليا في كل من فلسطين والسودان ولبنان واليمن، يبدو واضحا أن الأمة العربية أمام تحديات كبيرة وخطيرة، وهي تزداد تعقيدا في الفترة الراهنة، مما يستوجب استنهاض جهود أوساط عدة، إلى جانب الأدوار الرسمية في سبيل بلورة رؤى، تساهم في معالجة مناطق التوتر وساحات الأزمات وإخراجها من الحالة الراهنة.

وأضاف معالي الأمين العام، إن فلسطين تحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى توحيد صفوف أبنائها دعما للوحدة الوطنية وكذلك السودان ولبنان، وأنه آن الأوان أن تتمسك القوى الفلسطينية والسودانية واللبنانية، بقواسم مشتركة تجنبها السقوط في وحل الصراع المحموم، وعلى سبيل

المثال فإن أمام اللبنانيين خريطة واضحة وضعها اتفاق الدوحة التاريخي في عام 2008م.

وشدد معاليه، على أهمية أن يواصل اللبنانيون نهج الحوار لحل ألأزمة الراهنة استنادا إلى اتفاق الدوحة.

وأشار معالي الأمين العام، إلى أنه من المعلوم أن الممارسات الإسرائيلية التهويدية تزداد شراسة وحدّة، لكنه من المؤكد أيضا أن الصراع بين الفصائل الفلسطينية، قد فتح دروب الانقضاض على القضية الفلسطينية العادلة، ولهذا لابد أن تتكاثف الجهود لدفع الفصائل الفلسطينية إلى التوافق.

كما دعا، القوى اليمنية إلى تعزيز المشاورات، في سبيل معالجة التحديات الخطيرة التي يواجهها الشعب اليمني بكافة فئاته.

ولفت معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى أن الأمر نفسه تحتاج إليه القوى السياسية في السودان، التي تواجه حاليا مسألة انفصال مرتقب لجنوبه، وفقا لتأكيدات سودانية أطلقتها مختلف الأوساط، وبات من المهم أن يستمر التعاون والسلام بين شمال السودان وجنوبه , وان لا يشهد شمال السودان صراعا في الفترة المقبلة، وأن تحل مشكلة دارفور في منبر الدوحة، وفقا للجهود المبذولة حاليا، وأن يلقى ذلك المزيد من الدعم الشعبي والرسمي العربي.

ورأى معالي الأمين العام، أن الأزمات العربية بشكل عام تستوجب استنهاض العمل العربي المشترك، في ساحاته الرسمية وغير الرسمية، ودفعه إلى آفاق أرحب في أوساط عدة، لكي تتعزز قيم التعاون، تحقيقا للمصالح المشتركة،ومن دون شك سيبقى نجاح أي عمل عربي مشترك، مرهون أولا ، بإطفاء بؤر التوتر على الساحات العربية، وأبرزها في فلسطين والسودان ولبنان.

وفي إطار أهداف اجتماع الدوحة، أكد معاليه، على ضرورة أن تكون هناك أولويات واضحة في سياق الجهود التي يمكن أن يقوم بها المشاركون في هذا الاجتماع مستقبلا،للمساهمة في تشخيص بعض المشكلات العربية، وحلحلة القضايا التي تحتاج إلى تفعيل الدور الشعبي ودور المثقفين والسياسيين، حتى لا يبقى توحيد الصفوف العربية مجرد كلام مكرر، ودعوات ربما تبدو أشبه بعملية الحرث في البحر.

وخلص معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أهمية إيجاد آليات مقترحة للفترة المقبلة، حتى تتسم الأدوار بالفاعلية من خلال اقتران الأقوال بالأفعال، خاصة وان غياب هذه المعادلة قد جرد عددا من المنظمات والمؤسسات العربية من سمات المصداقية لدى الرأي العام العربي.

الأمانة العامة لمجلس التعاون
تدين تفجير مطار دومونيدوفو الدولي في موسكو

أعربت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/1/25م، عن إدانتها للتفجير الإرهابي الذي وقع في مطار دو مونيدوفو الدولي في موسكو، وأوقع عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، واصفة التفجير بالعمل الإجرامي المرفوض.

وجددت الأمانة العامة لمجلس التعاون، التأكيد على موقف دول مجلس التعاون الثابت من الإرهاب، ونبذه بمختلف أشكاله وصوره، وأيا كان مصدره، داعية في الوقت نفسه إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة.

كلمة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
أمام الاجتماع الأول للدورة الرابعة عشرة للهيئة الاستشارية
٢٤ ـ ٢٥ ربيع الأول ١٤٣٢هـ
الموافق ٨ ـ ٩ فبراير ٢٠١١م
أبوظبي

يطيب لي في البداية، أن أرفع إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد المكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، حفظه الله بأسمى آيات التقدير والامتنان، لاحتضان مدينة أبوظبي، أعمال الاجتماع الأول من الدورة الرابعة عشرة للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى.

ويشرفني أن أرفع لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، بجزيل الشكر وعظيم التقدير على ما قدمته دولة الكويت من تسهيلات ومساندة، كان لها الأثر الكبير في إنجاح أعمال الدورة الماضية للهيئة الاستشارية الموقرة، وإلى مقام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، سلطان عمان، حفظه الله ورعاه، جزيل الشكر وعظيم الامتنان، على رعاية ودعم جلالته المتواصل، وعلى ما تقدمه حكومته الرشيدة من تسهيلات للهيئة الاستشارية في مقرها الدائم بمسقط.

كما أود أن أرفع لمقام كل من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظهم الله ورعاهم، بأسمى آيات الشكر والتقدير على ما تحظى به الهيئة الاستشارية من دعم ومساندة من لدنهم، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في قيام الهيئة الاستشارية بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه.

بمناسبة انعقاد اجتماعكم اليوم في أبوظبي،فإنه، ليسعدني أن أهنئ معالي الأخ/ راشد بن مبارك الهاجري، بترشيح الإمارات العربية المتحدة لمعاليه، وثقة إخوانه أصحاب المعالي والسعادة أعضاء الهيئة الإستشارية، باختياره رئيسا للدورة الرابعة عشرة، والتهنئة موصولة لمعالي الأخ الدكتور/ محمد بن أحمد الرشيد، لاختياره نائبا لرئيس الهيئة الإستشارية. ولا يفوتني كذلك أن أتقدم بخالص التقدير والامتنان لمعالي الأخ/ سليمان ماجد الشاهين، على جهوده المخلصة والمقدرة، وعلى حسن إدارته ومتابعته لإعمال الهيئة الأستشارية خلال ترؤسه الدورة الماضية للهيئة، ولكم أصحاب المعالي والسعادة الشكر والتقدير على ما بذلتموه وتبذلونه من جهود مشهودة، ساهمت في إنجاز المهام الموكلة إليكم.

وفي هذا المقام، أود أن أرحب بسعادة/ إبراهيم بن محمد المحمود، وسعادة / عيسى ين خلفان الحريمل، وسعادة/ خلفان بن حارب الفلاحي وسعادة الدكتور/ عبدالمحسن يوسف جمال، اللذين يشاركوننا لأول مرة، وكلي ثقة بأنهم سيشكلون إضافة داعمة للهيئة الإستشارية، متمنيا لهم التوفيق والسداد.

لا يفوتني الإعراب، عن سعادتي بالالتقاء بهذه

النخب المتميزة من شخصيات دول مجلس التعاون، الذين أثروا الحياة العامة في دولهم، من خلال مواقعهم الوظيفية الهامة، وإسهاماتهم المعروفة في اثراء مسيرة العمل المشترك، و المرئيات التي قدموها ويقدمونها. فمنذ قرار المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في دولة الكويت في ديسمبر 1997م القاضي بإنشاء الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى، قدمت ولا تزال تقدم دراسات معمقة، ذات ارتباط وثيق بكافة مناحي الحياة في دول المجلس، ومعايشة لواقع احتياجات مجتمعاتنا. وقد كنت ولا زلت، أرى أن من أهم إنجازات العمل الخليجي المشترك، هو إنشاء الهيئة الاستشارية، حيث شكلت خير داعم للمجلس الأعلى، ومعين خبرة تستعين بدراساتها مختلف اللجان الوزارية.

لقد جاء تكليف المجلس الأعلى لهيئتكم الموقرة، في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت بمدينة أبوظبي في ديسمبر الماضي بدراسة موضوعين هما :

1 . الطاقة البديلة وتنمية مصادرها.

2 . دراسة توحيد جهود الدول الأعضاء في مجال الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، ليعبر عن ثقة المجلس الأعلى، وحرصه على قيام الهيئة الاستشارية الموقرة بدورها في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.

واسمحوا لي أصحاب المعالي والسعادة، أن أستعرض بإيجاز أهم ما شهدته مسيرة العمل المشترك خلال «قمة أبوظبي» الحادية والثلاثين.

فقد وجه المجلس الأعلى بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وكذلك رؤية دولة قطر بشأن تفعيل دور مجلس التعاون. وفي إطار السوق الخليجية المشتركة، قرر المجلس الأعلى السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة الشركات الوطنية، واعتمد المجلس الأعلى استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2010 . 2025م، والإطار العام للإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون، وبارك المجلس الأعلى اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي «تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية»، ليتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية في هذا الشأن، ووافق المجلس الأعلى على خطة العمل الإقليمية للاستعداد والتصدي للمخاطر الإشعاعية، كخطة إقليمية للوقاية من الإشعاع في دول مجلس التعاون. وقد حظي الجانب القانوني في أعمال وقرارات الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى، بموافقة المجلس الأعلى على عدد من القوانين (الأنظمة)، والتمديد لعدد آخر من القوانين (الأنظمة) مما يمثل نقلة نوعية في إطار مسيرة التعاون المباركة لا سيما في المجال القضائي والعدلي والتشريعي. ولا يمكننا التطرق لقرارات قمة أبوظبي «الحادية والثلاثين» دون الإشارة إلى التعاون في المجال الإعلامي، المتمثل بموافقة المجلس الأعلى على استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس للعشر سنوات القادمة.

وفي مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك فقد أقر المجلس الأعلى مد نظام الحماية التأمينية للعسكريين والعاملين في القوات المسلحة بدول المجلس.

وختاما، يسرني أن أعبر لكم عن فائق التقدير والمودة لما بذلتموه وتبذلونه من رؤى عميقة ونيرة دعما لأعمال الهيئة الاستشارية ولجانها، فمرئياتكم القيمة أثرت العمل المشترك كما أسهمت في الدفع بمسارات التعاون ولما فيه خير دول ومواطن مجلس التعاون، وهنا أنوه بروح العمل الجماعي والأخوة والتكاتف الذي ميز ويميز أعمالكم وجهودكم في الهيئة الاستشارية. وقد لمست شخصيا كل ذلك خلال فترة عملي على مدى تسع سنوات سواء معكم أو مع إخوانكم وأخواتكم في مراحل سابقة.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان في كوريا الجنوبية كل على حدة

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/10م، في سيئول مع معالي الدكتور / تشونغ أون تشان رئيس وزراء كوريا الجنوبية.

جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، والسبل الكفيلة بتطويرها وتعزيزها في شتى المجالات، وبما يعود بالنفع على الجانبين، ودور فعاليات أيام مجلس التعاون المقامة في سيئول في توثيق الصلات وتعزيز العلاقات وتبادل الخبرات بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، إضافة إلى القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك.

كما اجتمع معالي الأمين العام لمجلس التعاون مع سعادة السيد / بارك هي تاي رئيس البرلمان الكوري الجنوبي، وجرى بحث سبل دعم العلاقات الكورية الخليجية، خاصة ما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون تولي اهتماما بإقامة منطقة تجارة حرة مع كوريا الجنوبية، والتي بدأت المفاوضات بشأنها في يوليو 2008م، حيث عقدت ثلاث جولات حتى الآن. وقد تم الاتفاق على معظم مواد الاتفاقية وخاصة في مجالات الاستثمار والخدمات والمشتريات الحكومية وقواعد المنشأ، وتماشيا مع زيادة حجم التعاون والتبادل التجاري بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، فإنه قد بات من الضروري الإسراع في إنهاء ما تبقى من مسائل في القريب لمصلحة الجانبين.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع سفراء نيوزلندا وكندا وجيبوتي وسفير الاتحاد الأوروبي كل على حدة ويتلقى دعوة من رئيس جمهورية البيرو

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/1/23م، في مكتبه بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، مع سعادة رود هاريس، سفير نيوزلندا لدى المملكة العربية السعودية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في تصريح له عقب اللقاء، إنه استعرض مع السفير النيوزلندي العلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون ونيوزلندا، وسبل تطويرها في كافة المجالات، كما تم بحث المواضيع المتعلقة بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا، والتي تم التوقيع بالأحرف الأولى على وثائقها في أكتوبر من العام 2009م، في العاصمة النيوزلندية ويلنغتون، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التبادل التجاري، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين دول المجلس ونيوزلندا.

حضر الاجتماع عدد من المسئولين في الأمانة العامة لمجلس التعاون.

كما اجتمع معاليه، مع سعادة ديفيد.ام. تشاترسون، سفير كندا لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين دول مجلس التعاون وكندا، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ومن جهة أخرى اجتمع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع سعادة / ضياء الدين سعيد باخرمة، سفير جمهورية جيبوتي الشقيقة لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات القائمة بين مجلس التعاون وجيبوتي والسبل الكفيلة بتعزيزها في كافة المجالات.

كما اجتمع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع سعادة / لويجي ناربوني، سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال الاجتماع بحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في كافة المجالات، خاصة من خلال تنفيذ برنامج العمل المشترك (2010 -2013) والذي تم إقراره من قبل المجلس الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك في لوكسمبورغ في 14 يونيو 2010م، حيث تم تنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بهذا البرنامج في مجالات البيئة والطاقة والبحث العلمي، كما تم استعراض آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى تلقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دعوة من فخامة رئيس جمهورية بيرو آلان غاراسيا، للمشاركة في مؤتمر القمة الثالث لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية.

وقد قام بتسليم الدعوة سعادة السفير / خايمي بوماريدا مدير إدارة الترويج الاقتصادي بوزارة خارجية بيرو، خلال اجتماع الأمين العام لمجلس التعاون به بمقر الأمانة العامة بالرياض، حيث تناول اللقاء السبل الكفيلة بدعم وتطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية البيرو الصديقة في شتى المجالات.

الأمين العام لمجلس التعاون يتسلم رسالة من الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عمان

تسلم معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/1/24م، رسالة خطية من معالي يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عمان، تتعلق بالمواضيع ذات الصلة بالعمل الخليجي المشترك.

وقد تسلم الأمين العام لمجلس التعاون الرسالة عبر القنوات الدبلوماسية.

الرياض تستضيف الجولة الاستطلاعية لمفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وماليزيا

عُقدت في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض، بتاريخ 2011/2/20م، الجولة الاستطلاعية لمفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وماليزيا، وتم الاتفاق فيها على عقد الجولة الأولى للمفاوضات خلال عام 2011م، وذلك بعد استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمفاوضات التي تعدها الأمانة العامة لمجلس التعاون في هذا الشأن.

وقال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن الجانبين أبديا رغبتهما في أن تكون تلك المفاوضات شاملة للسلع والخدمات والمشتريات الحكومية، وأكدا على عزمهما على الإسراع في وتيرة تلك المفاوضات بما يحقق مصالح الجانبين ويزيد من التبادل التجاري والاستثماري بينهما.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن الجانبين اتفقا على أهمية سرعة تنفيذ «الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وماليزيا»، والتي تم التوقيع عليها في 30 يناير 2011م، في مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين دول المجلس وماليزيا، والتعاون الفني بينهما في جميع المجالات، وتشجيع التواصل بين أصحاب الأعمال من الجانبين، وتكثيف الأنشطة المشتركة لتحقيق ذلك، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بينهما تجتمع دوريا لوضع الآليات اللازمة لذلك.

وفي ختام تصريحه خلص معاليه، إلى أن قرار دول المجلس بعقد هذه الجولة الاستطلاعية وتنفيذ الاتفاقية الإطارية، ينطلق من العلاقات التاريخية الوثيقة القائمة بين الجانبين، ويعبر عن الرغبة في رفع مستوى هذه العلاقات إلى أقصى ما يمكن أن تحققه إمكانيات الجانبين، حيث تعتبر دول المجلس وماليزيا من أسرع الاقتصاديات نموا وأكثرها حيوية في العالم.

الأمين العام لمجلس التعاون يشجب بشدة الأعمال البربرية التي يقوم بها النظام الليبي ضد أبناء الشعب الليبي الشقيق الأعزل

اعتبر معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/26م، مبادرات دول مجلس التعاون، من خلال تقديم المساعدات الإغاثية لأبناء الشعب الليبي الشقيق، لاسيما المتضررين منهم، تعبيرا حقيقيا عن أواصر الأخوة والتعاون، وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص باتخاذ الإجراءات اللازمة، وتقديم المساعدات الإنسانية، ووقف حمام الدم، والعمل على منع الاستخدام المفرط للقوة، من أجل حقن دماء الأبرياء من الشعب الليبي، والتحقيق في الأحداث الدامية واتخاذ كل ما من شانه معاقبة مرتكبي تلك الأعمال المقيتة.

وشجب معالي الأمين العام لمجلس التعاون بشدة، الأعمال البربرية التي يقوم بها النظام الليبي، من خلال ممارسة العنف والقتل والتدمير ضد أبناء الشعب الليبي الأعزل، داعيا إلى ضرورة حماية المدنيين والسماح لهم بالتظاهر السلمي، والتعبير عن آرائهم بكل حرية، كما تكفل ذلك الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

توقيع اتفاقية مقر مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون

برعاية معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم بتاريخ 2011/1/31م بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض التوقيع على اتفاقية مقر (مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ووقع على الاتفاقية عن حكومة دولة قطر (دولة المقر) سعادة اللواء الدكتور / عبد الله يوسف المال، المستشار القانوني لسعادة وزير الدولة للشئون الداخلية بدولة قطر، ووقعها عن مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العقيد / صقر راشد المريخي مدير المركز.

ووصف معالي الأمين العام لمجلس التعاون في تصريح له هذا التوقيع بالإنجاز الكبير، واعتبره لبنة تضاف إلى ما حققته دول المجلس من إنجازات في المجال الأمني، وخاصة ما يتعلق بمكافحة المخدرات، مؤكدا بأن آفة المخدرات مدمرة للشعوب، محطمة لطموح وعقول شباب الأمم، منوها في نفس الوقت بالجهود المخلصة التي يبذلها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، وكافة الأجهزة المتعاونة معها في هذا المجال، بالعمل الدءوب الذي يبذل من قبل الأجهزة المختصة بدول المجلس في مكافحة هذه الآفة الخبيثة من خلال التنسيق والتشاور وتبادل الخبرات، مما ساهم في الحد من انتشارها، مع فرض أشد الأنظمة والقوانين التي تردع المهربين والمروجين، بالإضافة إلى إطلاق برامج توعوية، وعلاجية لمن ابتلي بهذه الآفة المدمرة.

وقال معاليه: إن فكرة إنشاء مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون جاءت بمبادرة من دولة قطر، ورحب بها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس في لقائهم التشاوري السابع في أبو ظبي عام 2006م، على أن يتخذ العاصمة القطرية الدوحة مقرا له، حيث تم اعتماد النظام الأساسي للمركز من قبل مقام المجلس

الأعلى لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم في قمة مسقط 2008م.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون بأن دول المجلس قد سارعت في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمكافحة المخدرات، حيث وافقت عام 1998م، على التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لدول المجلس، والذي تضمن مواد قانونية مشددة العقوبة على مهربي ومروجي المخدرات.

ودعا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ختام تصريحه، بقية دول المنطقة والمجموعات الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات الدولية ذات العلاقة إلى التعاون البناء لمكافحة هذه الآفة والوقاية من أخطارها، وتحسين معايير وممارسة أجهزة السلطات المختصة بمكافحة المخدرات، وتعزيزا لأهمية زيادة التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات ذات الصلة.

ويهدف إنشاء المركز إلى تطوير التعاون والتنسيق وتعزيزه بين دول المجلس في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى ذات الصلة، وفقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية النافذة في هذا الشأن، من خلال القيام على الصعيد الإقليمي بالتنسيق من خلال ما تبذله الدول الأعضاء من جهود في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة.

الاجتماع الأول المشترك لمدراء الثقافة في دول المجلس ومعهد العالم العربي في باريس

عقد الاجتماع الأول المشترك لمدراء الثقافة في دول مجلس التعاون ومعهد العالم العربي في باريس، بتاريخ 2011/1/26م،بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وناقش الاجتماع العديد من المواضيع الرامية إلى تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومعهد العالم العربي في باريس، والتي تم التوقيع عليها من قبل الأمين العام لمجلس التعاون معالي عبدالرحمن بن حمد العطية ومدير عام معهد العالم العربي سعادة الأستاذ مختار طالب بن دياب، وذلك بتاريخ 5/يوليو/2010م وجدولة الأنشطة الثقافية المشتركة بينهما.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع نائب وزير الطاقة لروسيا الاتحادية

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/21م، في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، مع سعادة السيد / يوري سينتيورين، نائب وزير الطاقة لروسيا الاتحادية.

جرى خلال الاجتماع بحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية في كافة المجالات،خاصة مجال الطاقة والنفط والغاز، كما تم استعراض آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الجدير بالذكر أن أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ستستضيف الاجتماع الوزاري الأول للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية، خلال شهر مارس المقبل، كما استضافت مدينة الرياض، المنتدى الدولي للطاقة.

شارك في الاجتماع عدد من المسئولين بقطاع العلاقات الاقتصادية الدولية، في الأمانة العامة لمجلس التعاون.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع نائب المدير العام للطاقة في المفوضية الأوروبية

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، بتاريخ 2011/2/21م، مع سعادة السيد / فابريسيو بارباسو، نائب المدير العام للطاقة في المفوضية الأوروبية.

جرى خلال الاجتماع بحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون والمفوضية الأوروبية في كافة المجالات، خاصة في مجال الطاقة من خلال تنفيذ برنامج العمل المشترك (2010 – 2013م) والذي تم إقراره من قبل المجلس الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك في لوكسمبورغ في 14 يونيو 2010م، حيث تم تنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بهذا البرنامج في مجالات البيئة والطاقة والبحث العلمي، كما تم استعراض آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. شارك في الاجتماع عدد من المسئولين بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع بالأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/2/22م، بمكتبه بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون مع سعادة عبد الرحيم حسن نقي، الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون.

جرى خلال الاجتماع استعراض جدول أعمال اللقاء المشترك (26) بين الأمانة العامة لمجلس التعاون واتحاد غرف دول مجلس التعاون، الذي ستستضيفه دولة الكويت بتاريخ 2011/3/27م، كما تم استعراض الأنشطة الذي يعتزم اتحاد الغرف تنفيذها خلال عام 2011م.

من جانبه أشاد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون، بالجهود التي يقوم بها معالي الأمين العام لمجلس التعاون في تذليل العقبات التي تعترض القطاع الخاص للاستفادة من القرارات الصادرة عن القمم الخليجية، منوها بالانجازات التي حققها مجلس التعاون، خلال فترة رئاسته لمجلس التعاون، وفي كافة المجالات مما جعل مجلس التعاون علامة فارقة ورقما صعبا بين المنظمات الإقليمية والدولية.

توقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون وحكومة ماليزيا

تم في مدينة أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 30 يناير 2011م، التوقيع على «الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني» بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة ماليزيا، وشهد مراسم التوقيع دولة السيد نجيب رزاق، رئيس وزراء ماليزيا.

ووقع الاتفاقية نيابة عن مجلس التعاون كل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة، مفوضا من سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية بالإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، ومعالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، ووقعها نيابة عن حكومة ماليزيا معالي داتو سري مصطفى محمد، وزير التجارة الماليزي.

ويأتي توقيع الاتفاقية من منطلق علاقات الصداقة الوطيدة التي تربط بين دول مجلس التعاون وماليزيا، حيث يسعى الجانبان من خلالها إلى تعزيز مصالحهما المشتركة وتطوير التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية، وتهدف الاتفاقية إلى تبني وسائل وإجراءات ملموسة لرفع مستوى التبادل التجاري، مثل دراسة إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما. وقد اتفق الجانبان على عقد جولة تفاوضية استطلاعية لهذا الغرض في المستقبل القريب.

ووفقا لأحكام الاتفاقية التي تم التوقيع عليها، سيسعى الجانبان إلى تعزيز الاستثمار والتجارة بينهما من خلال مناقشة إزالة أو تخفيض المعوقات الجمركية وغير الجمركية، وتشجيع التواصل بين قطاعي الأعمال في دول المجلس وماليزيا، واتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع الشراكات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بينهما، وتبادل الزيارات والبعثات التجارية، وتنظيم المعارض التجارية والاستثمارية المشتركة. وبتوقيع هذه الاتفاقية أعلن الجانبان التزامهما بتوسعة نطاق التعاون بينهما في جميع المجالات، من خلال التنفيذ الكامل والشامل لهذه الاتفاقية، وكخطوة أولى سيتم تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء والمختصين من الجانبين، ستكون مهمتها متابعة تنفيذ الاتفاقية، ووضع الآليات اللازمة لذلك، ومعالجة أي صعوبات أو عقبات تعترض التنفيذ، سعيا إلى التحقيق السريع والشامل لأهداف هذه الاتفاقية.

وبهذه المناسبة قال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن توقيع الاتفاقية يأتي من منطلق علاقات الصداقة الوطيدة التي تربط بين دول مجلس التعاون وماليزيا، والمشتركات الثقافية والتاريخية بينهما. ومن خلال هذه الاتفاقية، فإننا نسعى معا إلى تعزيز المصالح المشتركة وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية، وإنه لتحقيق ذلك، فإن هذه الاتفاقية تهدف إلى تبني وسائل وإجراءات ملموسة لرفع مستوى التبادل التجاري، مثل دراسة إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما، وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية، ويسرني أن أعلن أنه قد تم الاتفاق على عقد جولة تفاوضية استطلاعية لهذا الغرض في المستقبل القريب.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إنه ووفقا لأحكام الاتفاقية سنسعى كذلك إلى رفع مستوى الاستثمارات المشتركة بيننا، وتشجيع

التواصل بين قطاعي الأعمال في دول المجلس وماليزيا، واتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع الشراكات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بينهما، وتبادل الزيارات والبعثات التجارية، وتنظيم المعارض التجارية والاستثمارية المشتركة.

وخلص معاليه، إلى أننا بتوقيع هذه الاتفاقية نعلن معا عن الالتزام بتوسعة نطاق التعاون بين دول المجلس وماليزيا في جميع المجالات، من خلال التنفيذ الكامل والشامل لهذه الاتفاقية. وكخطوة أولى، سيتم تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء والمختصين من الجانبين، وستكون مهمة اللجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية، ووضع الآليات اللازمة لذلك، ومعالجة أي صعوبات أو عقبات تعترض التنفيذ، سعيا إلى التحقيق السريع والشامل لأهداف هذه الاتفاقية، التي ستكون، كما قال دولة رئيس الوزراء في كلمته، نقطة تحول نوعية في العلاقات بين ماليزيا ودول مجلس التعاون.

الأمين العام لمجلس التعاون يتلقى رسالة من وزير الخارجية المصري

تلقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2011/1/22م رسالة خطية من معالي أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، تتعلق بتعزيز وتقوية علاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية الشقيقة ومجلس التعاون.

كما تضمنت الرسالة دعوة الأمين العام لمجلس التعاون، للمشاركة في إعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي ستستضيفه مدينة شرم الشيخ، خلال الفترة من 16-17/ 3/ 2011م، وتم تسليم الرسالة عبر القنوات الدبلوماسية.

الاجتماع الرابع لفريق عمل قواعد التسجيل والإدراج والإفصاح بدول مجلس التعاون

عقد فريق عمل قواعد التسجيل والإدراج والإفصاح اجتماعه الرابع، بتاريخ 2011/2/22م، تنفيذا لتوجيهات لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لمناقشه مشروعي القواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك بدول مجلس التعاون، ومشروع القواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار، كما ناقش الفريق مسودة القواعد الموحدة للإفصاح والشفافية لدول مجلس التعاون.

يأتي ذلك في إطار الاهتمام بتطوير تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة، بها ولتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة ويُمكّن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات في أي دولة من الدول الأعضاء، وأن يعاملوا نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز.

وكان فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات بالأسواق المالية بدول المجلس، قد أنهى اجتماعه الرابع بتاريخ 2011/2/20م، حيث ناقش مسودة القواعد الموحدة لإصدار وطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، ونموذج المقارنة لقواعد الإصدارات الأولية للسندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس، وناقش الفريق المحاور التي ستشملها مسودة القواعد الموحدة لتمويل الشركات وإعادة هيكلة رأس المال.

فعاليات أيام مجلس التعاون في آسيا انطلقت من سيئول

شهدت العاصمة الكورية الجنوبية سيئول بتاريخ 10 /2011/2م، انطلاق فعاليات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في آسيا في نسختها الأولى.

وقال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، إن إقامة هذه الفعاليات في القارة الآسيوية تهدف إلى تعميق العلاقات وزيادة التواصل، وتبادل الخبرات وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات وتطوير التفاهم المتبادل والمساهمة في ثقافة السلام وتحقيق الرفاهية والنماء الاقتصادي بين دول وشعوب مجلس التعاون وبقية دول القارة الآسيوية وشعوبها الصديقة.

وأوضح معاليه، بأن اختيار العاصمة الكورية الجنوبية سيئول كأول انطلاقتها في القارة الآسيوية ضمن برنامج فعاليات مجلس التعاون في آسيا، يأتي انطلاقا من المكانة الاقتصادية المرموقة لسيئول بين العواصم الآسيوية، إضافة إلى أن دول المجلس تولي اهتماما بالمفاوضات مع كوريا الجنوبية لإبرام اتفاقية التجارة الحرة والتي قطعت شوطا من المباحثات بين الجانبين التي بدأت عام 2008م، واعتبر إبرام هذه الاتفاقية الخطوة الأولى على صعيد التعاون الثنائي بين كوريا الجنوبية ومجلس التعاون.

وأشار معالي الأمين العام، إلى أن مثل هذه الفعاليات توفر البيئة المناسبة لحوار تفاعلي، تعرض من خلاله المعلومة عن مجلس التعاون، الفكرة والمسيرة والانجاز، مؤكدا على أهمية التحاور مع الأصدقاء الآسيويين حول قضايا معاشة وهموم حاضرة لبناء مستقبل مشرق، كما تعكس الندوات وحلقات النقاش التي تنظم خلال هذه الفعاليات رغبة دول مجلس التعاون الصادقة بعرض ما لديها من خبرات إيجابية في مختلف المجالات، وكذلك الاستفادة من تجارب الآخرين.

وقد شارك في هذه الفعاليات معالي عبد

الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومسئولو الإعلام الخارجي، وعدد من المسئولين في دول المجلس، إلى جانب أصحاب السعادة سفراء دول المجلس في سيئول، كما حظيت هذه الفعاليات باهتمام بالغ من الجانب الكوري الجنوبي.

وأقيم على هامش الفعاليات معرض للصور الفوتوغرافية التي تعبر عن بيئة دول المجلس، كما تم عرض بعض الحرف اليدوية من دول المجلس، إضافة إلى عرض للمطبوعات من الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد انطلقت فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول، بندوة بعنوان (تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا)، وقد ألقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون كلمة في بداية الندوة، بعد ذلك كلمة لوزير الأراضي والنقل والبحرية الكوري، بعدها بدأت الجلسة الأولى والتي تحدثت عن مقترحات لتطوير العلاقات الخليجية الكورية، أعقبها الجلسة الثانية من الندوة والتي كانت عن دور التعليم والتبادل المعرفي في تعزيز العلاقات.

وافتتحت الندوة الثانية من اليوم الأول والتي حملت عنوان (الدور المحوري للمرأة في التنمية في دول مجلس التعاون)، بكلمة للأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية، وكلمة لوزيرة المساواة النوعية وشئون الأسرة الكورية، حيث تناولت الجلسة الأولى (دور المرأة في التنمية المستدامة)، وتناولت الجلسة الثانية (دور المرأة في صناعة القرار).

وقد ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون كلمة في بداية ندوة اليوم الثاني، والتي تحدثت عن (التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا)، كما أعقبها كلمة لوزير

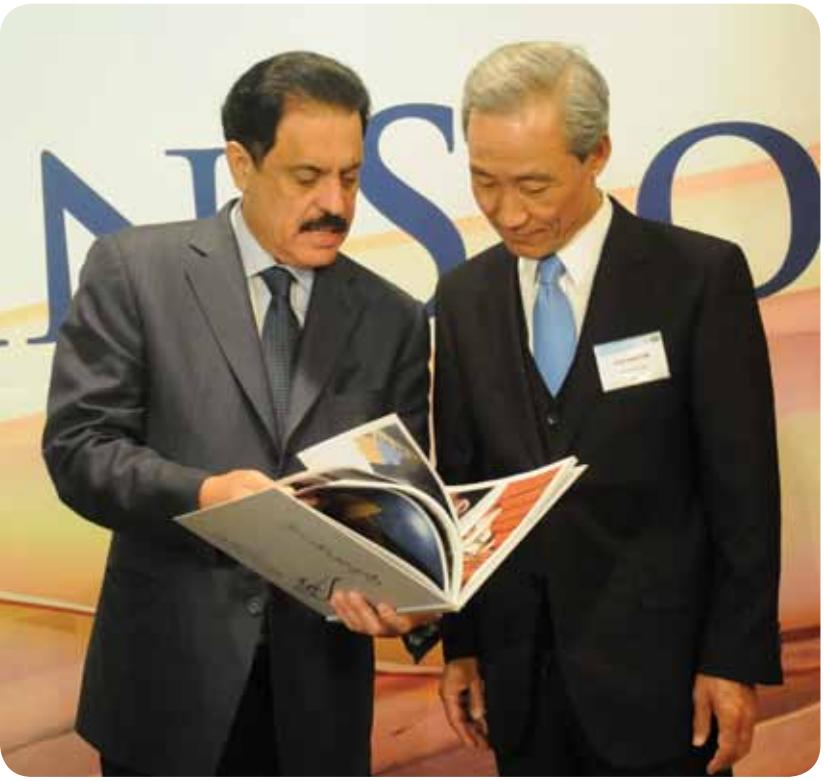

التجارة الكوري، وكان موضوع الجلسة الأولى من الندوة عن (التعاون في المجال الاقتصادي بين دول المجلس وجمهورية كوريا)، وتناولت الجلسة الثانية (التعاون في مجال الاستثمار).

وقد جاءت هذه الفعاليات لأيام مجلس التعاون التي تقام على المستوى العالمي بناء، على قرار من وزراء الإعلام بدول المجلس، ومساهمة فاعلة من سفراء دول المجلس في العواصم التي أقيمت فيها هذه الفعاليات، حيث كانت انطلاقتها الأولى في القارة الأوروبية، وكانت العاصمة الفرنسية باريس أولى المحطات عام 2004م، وشهدت بروكسل محطتها الثانية عام 2005م، ومن ثم انتقلت في محطتها الثالثة إلى برلين عام 2006 م، وإلى هولندا عام 2007م في محطتها الرابعة، ومن ثم إلى العاصمة الأسبانية مدريد في محطتها الخامسة عام 2008م،وكانت روما هي الحاضنة لهذه الفعاليات في محطتها السادسة في عام 2009م، كما شهدت العاصمة البريطانية لندن ختام الفعاليات في محطتها السابعة والتي أقيمت خلال شهر أكتوبر 2010م.

ندوة

تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية

بدأت في العاصمة الكورية سيئول بتاريخ 2011/2/10م، فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول بندوة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا.

وفي بداية ندوة اليوم الأول ألقى معالي عبد الرحمن ين حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة قال فيها : يطيب لي في البداية أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي/ السيد: جونغ هوان شونج/ وزير الأرض والنقل والشئون البحرية، على مشاركته في فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول، والشكر موصول لأصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون في كوريا الصديقة نظير جهودهم الدؤوبة وإسهاماتهم الموفقة ومتابعتهم المستمرة والتي انعكست إيجابا على حسن الإعداد والتنظيم لهذه الفعاليات، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع من ساهم في إقامة هذه الفعاليات، بما يتضمن ذلك من

عبدالرحمن العطية: إن العلاقات الخليجية الكورية تتميز بالتوافق والفهم المشترك وهي تمتد بعيدة في تاريخها وبداياتها

عبدالرحمن العطية: نمت العلاقات العربية الكورية بوتيرة أكبر، وبالذات في المجال التجاري والصناعي والتشييد وفي مجال الاستثمار والاستفادة من العمالة الكورية المدربة في مجال الإنشاء والتعمير

إعداد وتنظيم رائع هو موضع تقديرنا جميعا.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون: إن العلاقات الخليجية الكورية تتميز بالتوافق والفهم المشترك وهي تمتد بعيدة في تاريخها وبداياتها، حتى أن هناك من يعتقد أن اسم كوريا قد أطلقه العرب على شبه الجزيرة التي كانت معبرا للتجار العرب والمسلمين وهم في طريقهم إلى أقاصي الشرق والصين. لقد استمرت علاقات العرب بشبه الجزيرة الكورية في انسياب سياسي واقتصادي فريد، وحتى في التاريخ القديم كان التفاهم بين العرب المسلمين والشعب الكوري يجري دون عوائق أو منغصات. فهذه العلاقة المتميزة، إذا ما استقرأنا التاريخ، تعود إلى القرن السابع الميلادي، وبالتحديد في 661م. وأضاف: وفي العصر الحديث، بعد انتهاء الحرب عام 1950م، نمت العلاقات العربية الكورية بوتيرة أكبر، وعلى الأخص

فيما بين جمهورية كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون، وبالذات في المجال التجاري والصناعي والتشييد وفي مجال الاستثمار والاستفادة من العمالة الكورية المدربة في مجال الإنشاء والتعمير.

وأوضح معاليه أن هذه الفعاليات تأتي في إطار الحرص على تحقيق المزيد من المصالح المشتركة استنادا إلى نهج التواصل والحوار باعتباره الحجر الأساس لتنمية العلاقات وتطويرها، وكذلك سوف تسهم هذه الفعاليات في تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات وتطوير التفاهم المتبادل والمساهمة في ثقافة السلام وتحقيق الرفاهية والنماء والازدهار، وبما يعود بالنفع على الجانبين، مشيرا إلى أنه قد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، ما يقرب من 70 مليار دولار عام 2009م، كما سجل الميزان التجاري لدول المجلس فائضا بلغ حوالي 37 مليار دولار. وخلال نفس العام، بلغت صادرات دول المجلس إلى كوريا الجنوبية ما مقداره 53 مليار دولار مقارنة بـ19 مليار دولار عام 2000م، كما سجلت الواردات 14 مليار دولار مقابل 3 مليارات دولار خلال نفس الفترة. أي أن وتيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية بيننا وبين كوريا الجنوبية تسير وفق مخطط صحيح وتتجه إلى التطور والنمو المضطرد من دون أن تشوبها شائبة، وهذا ما قصدناه، عندما قلنا إن العلاقات العربية الكورية تتسم بالصفاء والتناغم اللذين يطبعان الشعب الكوري ذاته.

وفي إطار علاقات دول المجلس مع كوريا الجنوبية، قال معاليه: تدور منذ مدة مفاوضات هدفها إبرام اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة، تشتمل على العديد من الفصول والمواد في مجالات التجارة والسلع والخدمات والاستثمار، بالإضافة إلى عدد من الملاحق القانونية، وذلك تعزيزا لما هو قائم حاليا. وفي هذا السياق فإن دول مجلس التعاون قد أطلقت حوارات استراتيجية مع العديد من الدول والتجمعات الصديقة بهدف تعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي القائمة وتطوير آليات وبلورة أفكار جديدة وتفعيل علاقات الصداقة والتعاون معها.

أما بشأن العلاقات بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية الصديقة، فإننا نرى أنه لا بد من البناء على النجاحات المتحققة، وعلى الأخص في المجال الثقافي الذي نتطلع أن يكون تتويجا للعلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، وبحيث تتسم العلاقات الثقافية بطابع الاستدامة وتعكس رسوخ تلك العلاقات التاريخية مستفيدة من الماضي والحاضر، في انطلاقتها نحو مستقبل واعد يتسم بما يمكن أن نطلق عليه شراكة ثقافية ذات ديمومة وبنية متينة من الوشائج التي تربط بين شعوب دول مجلس التعاون والشعب الكوري

عبدالرحمن العطية: دول مجلس التعاون قد أطلقت حوارات استراتيجية مع العديد من الدول والتجمعات الصديقة بهدف تعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي القائمة

الصديق، ويكون أساسها التبادل الثقافي والتمازج الحضاري عبر حركة انسيابية في الاتجاهين، سياحة وتعلما من أجل تكريس الفهم المتبادل وتعزيزا لأطر وآليات التعاون البناء الهادف لتحقيق المصالح المشتركة بين الجانبين.

ولا ينبغي لهذا التبادل الثقافي بيننا وبينكم، أن يكون بمعزل عن المصالح المشتركة، بل لابد أن يكون، في عمقه واستمراره، العنوان الأبرز للأجيال الشابة من الجانبين، كي تساهم في خلق تقاليد ثقافية جديدة باتجاه المستقبل الواعد والمأمول لكلا الطرفين.

وفي أيامنا هذه، أيام مجلس التعاون التي أقمناها في العديد من الدول، سنبحث في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والإعلام والتعليم والسياحة، وهذه كلها مفردات أساسية وهامة للعمل الثقافي الذي ينضج عندما تصبح هذه المفردات وقائع جارية في مفعول العلاقات بين الدول، وهو ما نأمله ونتطلع إليه.

بعد ذلك القى سعادة السيد / جونغ هوان تشونغ وزير الأراضي والنقل والبحرية الكوري كلمة نوه فيها بالعلاقات التي تربط دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، وأن بلاده تولي أهمية بالغة لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول المجلس، داعيا في الوقت نفسه إلى المزيد من تعزيز العلاقات، في شتى المجالات لما فيه

خير ومصلحة الجانبين، مشيرا إلى أن إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول هي إحدى القنوات التي تعزز العلاقات خاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية.

بعد ذلك تناول الدكتور عبد الخالق عبد الله، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، في ورقة بعنوان «مقترحات لتطوير العلاقات الخليجية الكورية»، عددا من المقترحات من بينها التعريف بالتحولات التاريخية والمستجدات الضخمة في منطقة الخليج العربي، وبروز الخليج العربي الجديد وانتقال مركز الثقل العربي إلى دول مجلس التعاون في العديد من المجالات، وتوقعات دول المجلس من كوريا ودول شرق آسيا، وموجبات ودوافع ومجالات تطوير العلاقات بين كوريا ودول مجلس التعاون، ومستقبل

جونغ هوان: إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول هي إحدى القنوات التي تعزز العلاقات خاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية

العلاقات الخليجية الكورية في ضوء البروز الكوري في شرق آسيا من ناحية والبروز لدول المجلس في غرب آسيا من ناحية أخرى.

وقال الدكتور عبد الخالق: في هذه اللحظات دول المجلس تتجه شرقا إلى آسيا، وخاصة الجزء الشرقي من آسيا،في نفس الوقت دول آسيا تكتشف دول مجلس التعاون، وأضاف: نحن أمام لحظة تاريخية قارة آسيا شرق آسيا وغربها في طريقهما لتجاوز الجغرافيا لتقارب أكثر من أي وقت آخر، وان الجزء المزدهر اقتصاديا، والمستقر سياسيا، والمعتدل إيديولوجيا من قارة آسيا، وإن الجزأين يقدمان حاليا صورة واعدة وجديدة ومشرقة لكل قارة أسيا، وإن تقاربهما وارتباطهما ببعض في غاية الأهمية من أجل جعل القرن الواحد والعشرين قرنا آسيويا بعد ما كان القرن العشرين القرن الأوروبي الأمريكي، وإن التاريخ والمستقبل يصنع في هاتين المنطقتين من العالمين شرق العالم ووسطه هما الجزء الأكثر استعدادا للمستقبل.

وقال: إن هذه لحظة دول المجلس في التاريخ العربي، كما أن مركز الثقل العالمي ينتقل إلى المحيط الهادي فإن مركز الثقل العربي ينتقل من المراكز التقليدية العربية إلى دول مجلس التعاون، ودول مجلس التعاون تعيش لحظه ازدهار واستقرار واعتدال استثنائي في تاريخها.

وخلص الدكتور عبد الخالق في ختام ورقته إلى أن التفكير الاستراتيجي في دول مجلس التعاون يتلخص في ثلاثة بنود وهي تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وتنويع مصادر الطاقة بعيدا عن الطاقة الأحفورية، وتنويع مصادر الأمن بعيدا عن الاعتماد على الولايات المتحدة والغرب.

بعد ذلك استعرض البروفسور جيونغ مين سو، من كلية الدراسات الدولية والمناطقية في جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، العادات والتقاليد القديمة لدى دول المجلس وكوريا، موضحا أن هناك تشابها في بعض منها مثل طرق التعليم القديمة والملابس التقليدية للمرأة، إضافة إلى تشابه بعض الصفات الحميدة عند الجانبين، داعيا إلى أهمية تعزيز التواصل بين الجانبين في شتى المجالات وخاصة الثقافي.

وتناول الأستاذ خالد الغساني، نائب الأمين العام المساعد لشئون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون، دور الثقافة في تعزيز العلاقات في ورقته موضحا بأن الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون التي تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الأعلى لقادة دول المجلس عام 2008م، قد دخلت حيّز التنفيذ بداية هذا العام 2011م، ولم تغفل ضرورة «توسيع آفاق التواصل مع الآخر بشكل أكثر فاعلية». كما أنها أكدت في أهدافها على «تنمية صيغ التبادل الثقافي بوصفها عنصر التآخي

الغساني: تزدهر دول مجلس التعاون بحراك كبير لمنظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات الإبداعية والثقافية والحقوقية. وفي الإمكان إنشاء تعاون مثمر بين هذه المنظمات ومثيلاتها في كوريا الجنوبية

ضمن الإقليم الواحد، وعنصر التقارب والتعاون مع الثقافات الأخرى». بل أن رؤى الاستراتيجية قد ذهبت بعيدا «نحو التعريف بثقافة دول المجلس خارج حدودها من خلال الحضور الثقافي لهذه الدول على المستوى العالمي» و«إشاعة مبدأ الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتسامح حيال جميع الثقافات».

وأضاف الغساني: إن من مبادئ الاستراتيجية التي توجهها نحو تحقيق أهدافها، موضوع «الحوار مع الثقافات الأخرى لتعزيز القيم الإنسانية»، لأننا نسعى نحو تفسير أكثر سعة لمبادئ الاستراتيجية. وسوف تكون من آليات هذا الطموح الانخراط في «ترجمة الأعمال الفكرية والثقافية لمبدعي دول المجلس إلى اللغات الأخرى»، وهذا هدف عزيز، ولكنه ليس صعب المنال.

وأوضح الغساني أن هناك عدة آليات تتيح تعزيز العلاقات بمخرجات الثقافة، وتسدد التوجه نحو علاقات متميزة بين الشعبين العربي والكوري، وأوجزها في عدة نقاط وهي :

أولا: إطلاق المبادرات نحو إقامة الفعاليات الثقافية الكبرى كالأسابيع الثقافية والمهرجانات، سواء في مدن كوريا الجنوبية أو في مدن دول مجلس التعاون، التي تقام فيها مهرجانات ثقافية ضخمة كل عام، كما تتميز بوجود نشاط ثقافي ملموس على مدار العام. وهذه المعطيات يمكن الاستفادة منها عند تطبيق هذه الآليات.

ثانيا : العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، علاقات متميزة ومتصاعدة، ولذا ينبغي توظيفها في إيجاد علاقات ثقافية شعبية تربط مفاعيل الاقتصاد ببنيتها الفوقية الناتجة بالضرورة، وتوجيهها نحو علاقات وثيقة بين الشعبين، وذلك من خلال إجراء تبادل ثقافي على مستوى الوفود والمعارض والفرق المسرحية وغيرها في النشاطات الأكثر التصاقا بالناس.

ثالثا : التفاهم المتبادل هو أبرز عناصر العلاقات بين الشعوب، وهذا لا يمكن أن يتم من دون الواسطة المثلى للتواصل ألا وهي اللغة. ولذا ينبغي على كل طرف توجيه الاهتمام الكبير نحو ترجمة كل المخرجات والإبداعات الثقافية لدى الطرف الآخر كالرواية والشعر والمسرح والفكر والبحوث العلمية، إلى لغة الآخر، ومن دون لغة وسيطة. ولتعزيز هذا التوجه، يمكن إنشاء المراكز الثقافية ومراكز تعليم اللغتين العربية والكورية في المدن العربية والكورية حيث في هذا تأكيد للتعاون المستدام بين الشعبين في المجال الثقافي.

رابعا : تزدهر دول مجلس التعاون بحراك كبير لمنظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات الإبداعية والثقافية والحقوقية. وفي الإمكان إنشاء تعاون مثمر بين هذه المنظمات ومثيلاتها في كوريا الجنوبية، خصوصا وأن القضايا الكبرى في العالم هي الآن أكثر قربا وتشابكا، كما أن المصالح المشتركة غالبا ما تدخل في صلب اهتمامات مختلف الأطراف.

خامسا: وبالنظر لما للجانب السياسي والبروتوكولي من أهمية، يمكن للجانبين إبرام الاتفاقيات الثقافية الثنائية والمشتركة وإرساء منتديات في الجانبين لإشاعتها بين المواطنين وذلك كنوع من التأطير الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وتسهيلا أيضا لإنجاز المهام الكبرى التي سوف تعزز العلاقات بين الشعبين.

سادسا: تتمتع دول المجلس بمقومات سياحية هائلة، وكذلك كوريا الجنوبية، ولذا يمكن أن يكون التفويج السياحي من الجانبين، هو المعبر المثالي لعلاقات مبنية على العلم والمعرفة والاحتكاك المباشر، والحصول على المعلومة الصحيحة والمناسبة في مكانها وزمانها. وهذا سيعزز الفهم والتفاهم ويُرسي

الأرضية الممهدة لتعارف أوثق.

وتحدث البروفيسور د. إسماعيل وون سام لي من جامعة سون مون في ورقته عن دور الثقافة في تعزيز العلاقات، وقال إن الحوار الذي نحن بصدده اليوم وهو حوار الثقافات، الذي أتمنى أن يكون واقعا بين دول المجلس وكوريا لما له من أهمية كبيرة في تعزيز العلاقات وتطويرها، وبفضل الحوار تعزز العلاقات وتتطور الدول، وبفضله يصنع السلام، وبانتهاجه تمنع الحروب.

وتناول الدكتور تركي العيار الملحق الثقافي السعودي في سيئول خلال الجلسة الثانية من ندوة اليوم الأول، في ورقته دور التعليم والتبادل المعرفي في تعزيز العلاقات. وقال :يتفق معظم المراقبين على أن تقدم كوريا الجنوبية الملحوظ في الحداثة والنمو الاقتصادي منذ الحرب الكورية قد ساهم بصورة كبيرة في عزيمة الأفراد لاستثمار مبالغ كبيرة من الموارد في التعليم، وأوضح بأن الإحصاءات تؤكد نجاح البرامج التعليمية الكورية، ففي عام 1945م، كانت نسبة التعليم بين الكبار تصل تقريبا إلى 22%، بينما في عام 1970م، وصلت إلى 93%، على الرغم من أن التعليم الابتدائي (من السنة الأولى حتى السادسة) فقط كان إلزاميا، إلا أن نسبة الطلاب في المدارس الابتدائية، والثانوية والتعليم العالي كان مساويا للأعداد الموجودة في الدول الصناعية، بما فيها اليابان.

وقال: إن كوريا الجنوبية حققت حضورا عالميا في مجال الاقتصاد التقني المبني على المعرفة، ففي عام 2004م، انضمت كوريا إلى مصاف الدول المتقدمة بدخولها نادي التريليون دولار للاقتصاديات العالمية، وقال: واليوم تعتبر كوريا ضمن مجموعة أفضل عشرين دولة اقتصاديا عالميا، وان مجمل اقتصاد كوريا يتركز على صناعة الالكترونيات والاتصالات وصناعة السيارات والكيماويات وبناء السفن والصلب، وإن الاقتصاد الكوري يسير بخطى واثقة نحو المستقبل حيث تجاوز النمو الاقتصادي الكوري الصين واليابان والولايات المتحدة بفارق كبير، فقد تضاعف إجمالي الناتج المحلي 29 مرة خلال الفترة ما بين عامي 1960م –

2006م، في حين لم يصل معدل النمو العالمي إلى 6 مرات لنفس الفترة.

وحول التعليم في دول مجلس التعاون قال الدكتور العيار: لقد أخذ العمل التربوي المشترك حيزا بارزا في مسيرة مجلس التعاون، تجسدت أهميته من خلال القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى، والتي كانت ذات أثر في إحداث نقلة في جهود التعاون التعليمي والتطوير، مشيرا إلى أنه تم تحقيق العديد من الانجازات في مجال التعليم من بينها تطوير المنظومة التعليمية، وضع وتطوير الخطة التعليمية، دراسة وإقرار المبادئ والأسس التي يمكن أن تعد منطلقات للتطوير الشامل للتعليم، إعداد خطة مفصلة بالبرامج والمشاريع الخاصة بالتعليم العالي، والمباشرة في تنفيذها، القيام بتذليل العقبات التي تواجه مسيرة العمل التربوي المشترك، اعتماد خطة تطوير مناهج التربية الإسلامية، اعتماد الإجراءات والمعايير الخاصة بتقييم ومعادلة شهادات التعليم العالي الصادرة من خارج دول المجلس، إصدار قرار بشأن مساواة أبناء دول المجلس للقبول والمعاملة في مجال التعليم،والتعليم الفني والتدريب المهني، كما تم تنفيذ عدد من الفعاليات التعليمية المشتركة.

وحول آليات تفعيل التعاون المعرفي بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا، قال الدكتور العيار: إن كافة دول المجلس تعمل جاهدة لتكون لها علاقات متميزة وتعاون إيجابي متبادل مع كافة الدول في العالم للاستفادة من الخبرات والمهارات ومن مصادر عديدة، وما من شك بأن كوريا الجنوبية هي واحدة من أهم هذه الدول التي تحرص دول المجلس على أن تجمعها بها علاقات متميزة وتعاون متبادل في جميع المجالات، فكوريا مكانتها مرموقة بين دول العالم، فهي من الدول الصناعية الكبرى، ومن الدول المتقدمة في شتى المجالات، وبالذات في المجال التعليمي والتكنولوجي والاقتصادي، بل تعتبر كوريا نموذجا للنمو الاقتصادي، حيث تحتل المرتبة الثالثة عشرة بين الدول صاحبة الاقتصاد الضخم في العالم، وتعتبر مركزا للتجارة العالمية، وتمتلك تاريخا ثقافيا عريقا ونظم تكنولوجيا متطورة وبرامج علوم تطبيقية وتكنولوجيا متقدمة، وهي بيئة منظمة بصورة جيدة للدراسة، إلى جانب النظام الأمني الآمن وغيرها من المزايا الأخرى.

وتحدث الدكتور يونغ سون لي،رئيس جامعة هاليم في كوريا، في ورقته حول دور التعليم والتبادل المعرفي في تعزيز العلاقات، وحث على زيادة التعاون في مختلف المجالات بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، وخاصة في التكنولوجيا، والمعلومات والطاقة، كما حث على زيادة نسبة الطلاب المبتعثين من دول المجلس إلى الجامعات الكورية، وذلك لزيادة التعاون الثقافي بين الجانبين.

ثم تحدث الأستاذ/ خالد بن مسلم الرواس مدير عام المديرية العامة للسياحة بمحافظة ظفار بسلطنة عمان، في ورقته بعنوان دور السياحة في تعزيز العلاقات، فقال: إن مجلس التعاون يحتل المرتبة الرابعة كأكبر شريك تجاري مع جمهورية كوريا الجنوبية (معظمها في مجال النفط والغاز)، في الوقت نفسه فإن جمهورية كوريا الجنوبية بصدد تعزيز مشاركتها لدول المجلس في قطاعات رئيسية، معربا عن توقعاته أن يشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومشاريع أخرى في دول مجلس التعاون (خاصة مع الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) خلال الخمس السنوات القادمة نموا للصادرات الكورية بما يزيد عن 400%، وهو ما يمثل شراكة قوية ومتنامية، مشيرا إلى ما يمثله قطاع السياحة كفرصة استراتيجية، حيث أن الطرفين الآن في وضع يمكنهما من

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تطوير جوهري في علاقتهما الدولية.

وحول دور السياحة في تعزيز العلاقات الدولية قال الأستاذ/ الرواس، تعد السياحة جوهر النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، ويمكن للسياحة المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير إنشاء شركات مستقلة والتي لا يمكن لقطاعات أخرى توفيرها مثل النقل وتحسين أسباب الراحة التي توفر فوائد واسعة للاقتصاد والمجتمع، كما يتيح قطاع السياحة المجال للحكومة للمشاركة والتدخل، حيث يمكن لهذا التدخل امتصاص الصدمات الاقتصادية العالمية المحتملة، وكذلك يمكن للحكومة التدخل على مستوى العرض والطلب، وذلك من خلال دعم شركات النقل الوطنية ومشاريع البنية التحتية (التدخل على مستوى العرض) ودعم الحملات التسويقية والترويجية (التدخل على مستوى الطلب).

الرواس: إن دول مجلس التعاون تعمل على توسيع قاعدة الخدمات الدولية واضعه آسيا في قائمة أولوياتها

وأوضح الرواس في ورقته بأن قطاع السياحة يمتلك القدرة على إنتاج منافع جمة، ومستدامة على المستوى المنظور، مشيرا إلى أن هناك صلة وثيقة بين التسويق السياحي للبلد والاستراتيجيات الوطنية للتسويق التجاري. وقال: لقد رسمت السياحة صورة لدول مجلس التعاون كوجهة للأعمال والترفية، مشيرا إلى أن السياسات الوطنية للسياحة تدعم قضايا اقتصاد مختلفة، كإعطاء الأولوية للقضايا البيئية والتعليم والتدريب والابتكار والنقل والاتصالات والسلامة العامة وكلها تؤثر على المستوى الحياتي للناس، كما يمكن للحملات التسويقية السياحية أن تحفز النشاط التجاري، وأكد بأن السياحة تعمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تعزيز فهم الهويات الثقافية المختلفة، والتنوع والحوار، والسلام العالمي.

وتحدث عن الفرص السياحية المحتملة بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، وقال: ان مستوى السياحة بينهما منخفض نسبيا، مشيرا إلى أن تطوير النشاط السياحي المتبادل سوف يعزز العلاقات الدولية بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا، خصوصا ان النهج المتبع في تطوير السياحة من قبل دول المجلس وكوريا الجنوبية له العديد من أوجه التشابه، وخصوصا فيما يتعلق بالتركيز على تسريع الوصول إلى الأسواق الرئيسية، وإن دول مجلس التعاون تعمل على توسيع قاعدة الخدمات الدولية واضعه آسيا في قائمة أولوياتها، مؤكدا بأن وضع كوريا الجنوبية الاستثماري جيد، وخصوصا في المشاريع ذات الطابع السياحي، مشيرا إلى أن المشاريع المستقبلية لدول المجلس مثل خط السكك الحديدية السريعة والعبارات والسفن السياحية، بالإضافة إلى تطوير حركة النقل الجوي من قبل شركات طيران دول مجلس التعاون، كل تلك المشاريع ستعمل على جذب اهتمام جمهورية كوريا في المجال السياحي.

ندوة

دور المرأة التنموي في دول مجلس التعاون

تواصلت في العاصمة الكورية الجنوبية سيئول بتاريخ 2011/2/10م، فعاليات الندوة الثانية لفعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول، والتي حملت عنوان دور المرأة التنموي في دول مجلس التعاون.

وقد ألقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون في بداية الندوة الثانية كلمة قال فيها بداية، أود أن أرحب بجمعكم الكريم وأن أعبر عن شكري وتقديري لمشاركتكم في هذه الفعالية التي نقيمها في هذا البلد الصديق، الذي تربطنا به علاقات صداقة وثيقة، كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إقامة هذه الندوة ومهد لإنجاحها، وأخص بذلك أصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كوريا، وإلى الأخوات والأخوة المشاركين في فعاليات أيام المجلس الذين لبوا دعوتنا دون تردد، لحرصهم وتفانيهم من أجل إنجاح هذه الفعالية وإظهارها بالصورة اللائقة.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون بأن المرأة الخليجية لعبت دورا بارزا في نهضة مجتمعها وحققت إنجازات في المجالات المختلفة في زمن قياسي أسرع بكثير من الدول المتقدمة، فتبوأت مناصب قيادية عليا وأصبحت جزءا مهما من مسيرة التنمية في بلادها، فالمرأة الخليجية هي وزيرة وسفيرة ونائبة في البرلمان ومهندسة وطبيبة وأيضا صاحبة أعمال، بعد أن أثبتت قدرتها على خوض غمار التجربة رغم كل الصعاب والعقبات واستحقت بالتالي التقدير والاحترام.

وقال معاليه: ومما لا شك فيه أن كل ما حققته المرأة الخليجية يأتي انطلاقا من إدراك دول المجلس أهمية مشاركتها، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ولا يمكن تحقيق أي تنمية إذا ما كان نصف المجتمع معطلا أو مهمشا، كما أنها تأتي أيضا كنتيجة حتمية لإصرارها وعزمها على إثبات قدراتها كونها عنصرا هاما في المسيرة التنموية في مختلف مجالاتها.

وفي هذا السياق سُنت القوانين والتشريعات التي تعطي للمرأة حقوقها الكاملة في كافة المجالات وإتاحة الفرص أمامها في التعليم والعمل وتبوء المراكز الهامة، وبقدر ما حملت هذه الحقوق المرأة، المزيد من المسؤوليات للنهوض بوطنها، فقد مكنتها من تحقيق التقدم وتبوء مناصب وأدوار ريادية، حيث تشغل العديد من نساء الخليج اليوم مراكز عليا في المجال الاقتصادي قل أن تتولاها نساء حتى في أكثر الدول تقدما، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تقلدت الشيخة لبنى القاسمي منصب وزير للاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما شغلت الدكتورة معصومة المبارك منصب وزير التخطيط والتنمية الإدارية في دولة الكويت، هذا عدا عن العديد ممن تبوأن مناصب وزارية مختلفة كوزارات السياحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم وسواها في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر، بالإضافة إلى حصولها على مقاعد في المجالس النيابية، كما أثبتت المرأة الخليجية جدارتها في القطاع الخاص فأصبحت تترأس الشركات والبنوك، وأضحت عضوة في عدد كبير من مجالس الشركات، وهي بذلك قد أصبحت عنصرا داعما

لمسيرة التنمية الاقتصادية الخليجية.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون أن هذه الجهود، الهادفة إلى تمكين المرأة وبناء قدراتها وتطوير مهاراتها وإتاحة الفرصة أمامها للإسهام في العديد من المجالات، تأتي استجابة لما يوجه به قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله ورعاهم بضرورة منح المرأة حقوقها التي كفلها لها الدين الإسلامي الحنيف وأكدت عليها القوانين والمواثيق الدولية، لتمكينها من المشاركة الفاعلة في بناء مجتمعاتها. ولا شك أن هذا التطور الذي حدث في حياة المرأة وواقعها الاجتماعي، قد حصل بفعل عوامل ومؤثرات عديدة لعل من أهمها التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في مجتمع دول المجلس، وتنامي عملية التنمية الشاملة فيها، والتي شكلت ضربا من التغيير والتجديد بكل أبعاده ومقاييسه، حيث أصبحت دول المجلس وفقا لتقرير التنمية البشرية، من الدول ذات التنمية البشرية العالية، والتي كان للمرأة نصيب كبير في المساهمة بتحقيقها.

وقال معاليه: إننا في دول المجلس نؤمن بأن دعم إشراك المرأة في مسيرة التنمية وتمكينها للمساهمة في مجالات الحياة المختلفة، لدليل على تطوير ووعي المجتمع بضرورة تحقيق النهضة ومواكبة التطورات المعاصرة بمشاركة جميع أفراد ومكونات المجتمع دون تمييز. وإنني على يقين بأن لقاءاتنا هذه ستثمر عن تقارب بين شعوبنا وتبادل مستمر في الرأي والمشورة ونقل صورة واضحة وحقيقية عن مجتمعاتنا وخاصة ما يتعلق منها بالمرأة العربية والمسلمة التي مازالت بعض وسائل الأعلام ترسم لها صورا غير صحيحة ولا تليق بمكانتها التي تحوز عليها في مجتمعاتنا، كما أنه يحدوني الأمل أن تكون مثل هذه اللقاءات متكررة ومستمرة بين شعوبنا تحقيقا للأهداف التي نصبو إليها وبما يحقق المصالح المشتركة.

وفي ختام كلمته توجه معالي الأمين العام لمجلس التعاون بالشكر والتقدير إلى حكومة كوريا الجنوبية الصديقة، مشيرا على نحو خاص بكفاءة الإعداد والتنظيم الذي واكب هذه الفعاليات، وما لقيه الجميع من حسن استضافة وترحيب أثناء زيارتهم لهذا البلد الكريم. والشكر موصول لأصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون في كوريا الجنوبية، راجيا أن تتواصل اللقاءات المثمرة والحوارات البناءة التي تحقيق تطلعات شعوبنا جميعا.

بعد ذلك ألقت سعادة السيدة / بيك هي يونغ وزيرة المساواة النوعية وشؤون الأسرة في كوريا الجنوبية كلمة أعربت فيها عن ترحيبها بإقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول، كما استعرضت خلال كلمتها السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكورية الجنوبية لحماية وتمكين المرأة سواء في مجال العمل والوظيفة وكذلك في الحياة الأسرية، كما أعربت عن أمنياتها بنجاح هذه الفعاليات وتوصلها إلى النتائج الطيبة التي تخدم الجانبين.

وتناولت ورقة الدكتورة ميثاء سالم

عبدالرحمن العطية: مما لا شك فيه أن كل ما حققته المرأة الخليجية يأتي انطلاقا من إدراك دول المجلس أهمية مشاركتها، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ولا يمكن تحقيق أي تنمية إذا ما كان نصف المجتمع معطلا أو مهمشا

الشامسي، وزيرة الدولة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دور المرأة في التنمية المستدامة والتي ألقتها نيابة عن الدكتورة ميثاء الأستاذة / شماء عبد الله سالم، حيث أكدت على أهمية إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة، وقالت أن المرأة الخليجية تلعب دورا مهما حاليا حيث احتلت المرأة الخليجية مكانة مرموقة ومتميزة في كافة المجالات، حيث تبوأت أعلى المناصب ووصلت إلى منصب وزيرة وسفيرة، بالإضافة إلى مشاركتها في المجال الطبي والتعليمي والاجتماعي،وإن تبؤ المرأة هذه المكانة المرموقة جاء نتيجة الدعم المتواصل من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وإيمانهم بمكانة دور المرأة.

وتحدثت عن الدور الريادي والذي تضطلع به المرأة الإماراتية في المجتمع، كما تحدثت عن الدعم الذي تلقاه المرأة الإماراتية، خاصة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة الاتحاد النسائي العام، وذلك من منطلق تعزيز مكانتها والارتقاء بها في المجتمع.

وتحدث الدكتور / يونغ اوك كيم الباحث في معهد تنمية المرأة الكورية، في ورقته عن دور المرأة الكورية في التنمية المستدامة وقال: إن مشاركة المرأة في المجتمع أدى إلى زيادة في الناتج القومي، وقال مع الطفرة التي تشهدها كوريا فإن المجتمع الكوري يحتاج إلى مزيد من العمل ومزيد من النساء العاملات في المجتمع، وأوضح أن من المعوقات التي يواجها المجتمع الكوري بصفة عامة والمرأة الكورية بصفة خاصة زيادة معدلات الشيخوخة وانخفاض نسبة الخصوبة.

وتحدث الدكتور / هي كيونغ تشانغ الباحث بمعهد تنمية المرأة الكورية في ورقته، التي حملت عنوان دور المرأة في الأسرة فقال أن المرأة الكورية تلعب دورا مهما في التنمية الوطنية، وركز الدكتور تشانغ على المشكلة التي تواجه دولا كثيرة في العالم من بينها كوريا الجنوبية وهي تدني الخصوبة، وكذلك مشكلة التفكك الأسري، وقال إن المرأة الكورية أثبتت مكانتها في المجتمع، وإن المجتمع الكوري يعمل بالتوازن بين العمل والأسرة، وهذا التوازن في العمل موجود داخل البيت بين الرجل والمرأة.

وتحدثت الدكتورة / سيو يوان لي مديرة معهد تنمية المرأة في ورقتها، حول دور المرأة في المجتمع المدني، في ختام الجلسة الثالثة عن دور المرأة الكورية عبر التاريخ، وقالت إنه دور مهم في تحسين وضعها فقد شاركت في الكثير من الحملات الخاصة بحقوق المرأة، ومجال البيئة، وفي حملات السلام، وكذلك بدور محدود في السياسة والاقتصاد، وذلك بسبب العادات والتقاليد والتمييز في القرن الماضي، وتحدثت عن حصول المرأة على الكثير من حقوقها من بينها نسب الأولاد وقانون الأحزاب السياسية، وزيادة عدد العضوات في البرلمان الكوري.

ميثاء الشامسي: إن تبوء المرأة هذه المكانة المرموقة جاء نتيجة الدعم المتواصل من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وإيمانهم بمكانة دور المرأة

ندوة

التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا

اختتم بتاريخ 2011/2/11م في سيئول عاصمة كوريا الجنوبية فعاليات أيام مجلس التعاون، بندوة التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا.

وقد ألقى معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة في بداية الندوة قال فيها: يطيب لي في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في التحضير لهذه الندوة، وللمسئولين في جمهورية كوريا الجنوبية وللشعب الكوري الصديق على ما لقيناه من الحفاوة وكرم الضيافة، كما أتوجه بالشكر الجزيل للجهات المنظمة على حسن الإعداد والتنظيم لهذه الندوة ضمن أيام مجلس التعاون في كوريا الجنوبية، وأخص بالذكر سفارات دول مجلس التعاون المعتمدة لدى جمهورية كوريا الجنوبية.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون: لقد شكل العقد الماضي علامة فارقة في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث حفل بالعديد من التغيرات الاقتصادية الهامة، وحملت السنوات السبع الأولى منه حراكا اقتصاديا بارزا، سجلت من خلاله الاقتصادات الناشئة معدلات نمو استثنائية، وحافظ الاقتصاد العالمي إجمالا على أداء اقتصادي متميز. وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة منه، انعكس هذا الاتجاه الاقتصادي ليفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد العالمي،

وليدخل عددا من الدول في دهاليز الأزمات الاقتصادية والأداء المتراجع، وليفرض تحديا هاما على مستقبل الاقتصاد العالمي.

وأضاف معاليه: لقد قدمت لنا هذه التغيرات الاقتصادية دروسا وعبرا يتوجب علينا الأخذ بها والعمل من خلالها للنظر في الآليات المثلى لتحسين مسارات التنمية الاقتصادية العالمية نحو خدمة الإنسانية والرفع من مستوى معيشة ورفاه شعوب العالم. ولعل من أبرز هذه الدروس ضرورة تحقيق التقارب الاقتصادي بين دول العالم وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تهيئة الآليات المناسبة لزيادة التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات البينية، وتطوير آليات التمويل الاستثماري بين الدول في بيئة تنظيمية تعتمد على الشفافية والتبادل الدوري للمعلومات.

وأوضح معاليه بأن دول مجلس التعاون قد بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي في تطوير علاقاتها البينية مستندة إلى التقارب السياسي والاجتماعي والثقافي الكبير فيما بينها، ولتنقل علاقاتها الاقتصادية من دائرة العلاقات الاقتصادية البينية إلى علاقة استراتيجية قائمة على تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، من خلال مشاريع واضحة المعالم من حيث آليات تنفيذها والبعد الزمني لتنفيذها. وقد ترسخت هذه الرؤية الوحدوية من خلال أقرار دول المجلس للاتفاقية الاقتصادية بنسختها الجديدة في ديسمبر من العام 2001م، وذلك من خلال إتباعها منهجية عمل تقوم على تأطير مفهوم التكامل الاقتصادي ووضع الآليات التنفيذية الكفيلة بتحقيقه ضمن جدول زمني محدد، لتتحول هذه

الاتفاقية لاحقا إلى برنامج عمل طموح لجميع أجهزة ولجان مجلس التعاون.

وأضاف الأمين العام أنه على أثر هذه الجهود، تسارعت وتيرة العمل المشترك منذ بداية العقد الثالث من مسيرة مجلس التعاون، بدءا بقيام الاتحاد الجمركي في يناير 2003م بقرار اتخذه المجلس الأعلى لمجلس التعاون في مدينة الدوحة في العام 2002م، والذي يعدُّ أحد أهم الإنجازات التكاملية بين دول المجلس لكونه يقوم على توحيد التعرفة الجمركية، وإزالة معوقات التبادل التجاري، وتوحيد إجراءات الاستيراد. وفي العام 2008م أعلن المجلس الأعلى قيام السوق الخليجية المشتركة، وذلك بهدف تعميق المواطنة الاقتصادية بين دول المجلس من خلال معاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في التنقل والإقامة والعمل والتملك ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وحرية تنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس والمعاملة الضريبية، وتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والصحية في جميع دول المجلس. وفي العام 2009م، وقعت أربع من دول المجلس على اتفاقية الاتحاد النقدي، لتوثق بذلك الإطار التشريعي والمؤسساتي لمشروع العملة الموحدة،وتم على اثر هذا التوقيع إنشاء المجلس النقدي الخليجي في مارس 2010م، ليقوم باستكمال بقية المتطلبات التشريعية والتنظيمية والفنية اللازمة لطرح العملة الموحدة للتداول.

وأشار معاليه إلى أن منافع برامج التكامل الاقتصادي بين دول المجلس لا تقف عند هدف تحقيق التقارب بين الدول الأعضاء، بل إنها أداة هامة لتحفيز علاقات دول مجلس التعاون مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى. وقد وافق المجلس الأعلى في ديسمبر من العام 2000م على الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول مجلس التعاون مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية. وتنفيذا لهذه الاستراتيجية، فقد بدأت الاتصالات بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الدولية آنذاك بهدف إيجاد الأطر والآليات والوسائل لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معها.

وأكد أن هذه الفعاليات الهامة المقامة في سيئول تأتي انطلاقا من قناعاتنا في مجلس التعاون بالأهمية السياسية والاقتصادية والثقافية لجمهورية كوريا الجنوبية الصديقة، وتأكيدا لتوجهنا نحو تنمية علاقاتنا الوثيقة والتاريخية على كافة الأصعدة وعلى الصعيد الاقتصادي على وجه التحديد، كما أن هذه الفعاليات تمثل جزءا هاما من رؤيتنا الاستراتيجية لأهمية تطوير وتنمية العلاقات بين دول مجلس التعاون وبلدكم الصديق.

وأوضح معالي الأمين العام بأن العلاقات الاقتصادية الكورية الخليجية بدأت بطبيعة الحال ضمن حدود التبادل التجاري الضيق، ولكنها اليوم قد حققت نموا ملحوظا ليسجل حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية حوالي 70 مليار دولار في العام 2009م. وكلنا أمل في أن يتضاعف هذا التبادل خلال الأعوام القادمة، لاسيما وأن دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية تزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية، وفرص التبادل التجاري، فضلا عن المكانة المرموقة التي يحتلها الاقتصاد الكوري واقتصادات دول مجلس التعاون ضمن خارطة الاقتصاد العالمي، وتوافر كافة المقومات الاقتصادية والتشريعية اللازمة لتنمية هذه العلاقات.

وقال معالي الأمين العام لمجلس

التعاون: إيمانا من دول مجلس التعاون بأهمية ترسيخ العلاقات مع كوريا الصديقة فقد عُقدت ثلاث جولات من المفاوضات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية بهدف التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة. وفي هذا الصدد، فقد احتضنت سيئول آخر هذه الجولات في شهر يوليو من العام 2009م، بينما احتضنت مدينة دبي اجتماعات فنية للمختصين من الجانبين في الخدمات وقواعد المنشأ في نوفمبر 2009م. وقد تم خلال هذه الجولات والاجتماعات الفنية مناقشة المواضيع المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة. ومن الجدير بالإشارة، فإن هذه الجولات بالرغم من قصرها قد حققت الكثير من النتائج الإيجابية في الموضوعات محل التفاوض، ونتطلع جميعا لأن تستأنف هذه المفاوضات في القريب العاجل، ولأن تصل إلى اتفاقية تجارة حرة تخدم مصالحنا المشتركة وتنقل علاقاتنا الاقتصادية إلى آفاق أرحب.

وأشار معاليه إلى ما اقترحه سعادة السيد / جونغ هوان تشونغ وزير الأرض والنقل والشئون البحرية في كلمته الافتتاحية في ندوة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية بشأن إنشاء لجنة مشتركة من الجانبين تعني بتأطير العلاقات بين الجانبين الخليجي والكوري. وقال أود في هذا الصدد الترحيب بهذا المقترح الإيجابي، وبلا أدنى شك فإن هذا المقترح سيساهم في فتح آفاق أوسع للتعاون بين الجانبين، كما أنه سيكون لبنة أخرى نحو تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين.

وفي ختام كلمته، قال معالي الأمين العام: لا يفوتني أن أشيد بما لقيناه من حفاوة وتكريم منذ اللحظات الأولى لوصولنا إلى بلدكم الصديق، وأن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذه الندوة وعلى جهودهم الواضحة من خلال حسن الإعداد وكفاءة التنظيم.

بعد ذلك ألقى سعادة السيد / جونغ هوون كيم وزير التجارة الكوري كلمة رحب خلالها بإقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول، مؤملا أن يكون لمثل هذه الفعاليات دور في تعزيز التعاون في شتى المجالات وخاصة ما يتعلق بالمجال الاقتصادي بين الجانبين، داعيا في الوقت نفسه إلى الإسراع في استكمال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، لتشهد العلاقات بين الجانبين مزيدا من التطور، وإقامة مشاريع مشتركة بينهما.

وتناول الدكتور/ عبد العزيز العويشق مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون في ورقته، التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتأثيره على البيئة الاستثمارية

النمو الاقتصادي السريع في كوريا يعتمد اعتمادا كبيرا على توفر مصادر الطاقة، كما أن النمو الاقتصادي في دول المجلس يعتمد على التقنية العالية التي يمكن أن توفرها الشركات الكورية

وعلاقات المجلس بالعالم الخارجي، خاصة تأثير السوق الخليجية المشتركة والسياسة التجارية لدول المجلس.

وأشار إلى ما تتميز به منطقة دول المجلس وكوريا الجنوبية من مميزات اقتصادية تجعلهما شريكين طبيعيين، فالنمو الاقتصادي السريع في كوريا يعتمد اعتمادا كبيرا على توفر مصادر الطاقة، كما أن النمو الاقتصادي في دول المجلس يعتمد على التقنية العالية التي يمكن أن توفرها الشركات الكورية.وقد تجاوز حجم الاقتصاد الخليجي تريليون دولار عام 2010م، وبالمثل يُتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الكوري التريليون دولار خلال عام 2011م. كما أن طبيعة الاقتصادين الكوري والخليجي تشجع على التكامل بينهما.

وقال الدكتور / العويشق هناك وتيرة متسارعة للتجارة والاستثمار بين الجانبين. ففي حين لم يتجاوز حجم التجارة بين الجانبين 5 مليارات دولار في بدايات مجلس التعاون في عام 1981م، تجاوزت هذه التجارة 95 مليار دولار في عام 2008م. ومع أن الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى انخفاض معدل التجارة بينهما إلى نحو 70 مليار دولار في عام 2009م، إلا أنها عاودت الارتفاع في عام 2010م لتتجاوز 80 مليار دولار، وهو ضعف ما كانت عليه خلال عام 2005م. كما تسارعت وتيرة الاستثمارات المتبادلة بينهما في نفس الفترة، حيث أشار إلى عدد من الاستثمارات الرئيسية التي تجسد الإمكانيات الضخمة الكامنة في الاقتصادين الكوري والخليجي.

وتطرق إلى مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين، والتي بدأت في عام 2008م وقطعت شوطا كبيرا في معالجة السلع والخدمات، ومن المتوقع أن تستأنف المفاوضات في المستقبل القريب، بعد الانتهاء من الدراسة التي تقوم بها دول المجلس لجميع مفاوضات التجارة الحرة في ضوء التغيرات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية.

وقدم الدكتور العويشق عددا من المقترحات لتطوير العلاقات بين الجانبين، من بينها توقيع اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني، ووضع خطة عمل وبرامج محددة لتنفيذها وفق جداول زمنية متفق عليها، على غرار ما تم بين دول المجلس وعدد من شركائها التجاريين، وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بين الجانبين، وتعزيز العلاقات بين القطاع الخاص في دول المجلس ونظيره في كوريا الجنوبية، وتشكيل مجلس مشترك للأعمال، وتشجيع مؤتمرات الاستثمار المشتركة.

وتناولت السيدة / هيونغ جونغ جي كبير الباحثين في معهد التجارة الدولي في ورقتها، موضوع التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا، وأكدت على أهمية توقيع اتفاقية تجارة حرة بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية لما لها من مردودات إيجابية على الجانبين، وتحدثت علن ضرورة زيادة التبادل التجاري، وكذلك الاستفادة من الخبرات الكورية في عدة مجالات من بينها مجال المعلومات.

وتحدث الدكتور / سالم بن ناصر آل قطيع المستشار الاقتصادي بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون، في ورقته عن نشوء فكرة الاتحاد النقدي والأسس التي قام عليها، وتحدث عن متطلبات الاتحاد النقدي وآلية عمل دول مجلس التعاون للوفاء بهذه المتطلبات خلال السنوات العشر القادمة، كما أشار إلى المنافع المتوخاة من قيام الإتحاد النقدي وأهم اشتراطات ديمومته ونجاحه والتي تتمثل في الإرادة السياسية

من خلال الالتزام بالتشريعات اللازمة للإتحاد النقدي، وتجانس الهياكل الاقتصادية، والتقارب النقدي والمالي، والتقارب القانوني والتشريعي، إضافة إلى اكتمال المشاريع التكاملية الأخرى وخصوصا الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. كما تحدث عن دور الاتحاد النقدي في تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وفي تهيئة دول المجلس لتكون أحد أكبر التكلات الاقتصادية في العالم، ودوره في تحسين كفاءة السياسات الاقتصادية، وتحسين البنية المؤسسية الاقتصادية، إضافة إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري، وتحسين الميزة التنافسية للدول الأعضاء ككتلة واحدة.

وقال الأستاذ / أحمد إبراهيم بهزاد عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين في ورقته، حول التبادل التجاري بين دول المجلس وجمهورية كوريا، إن التعاون بين دول مجلس التعاون وكوريا يعد حقيقة واقعة، ومنذ عقود مضت، وأوضح بأن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية تضاعف ولعدة مرات حيث بلغ 68 مليار دولار أمريكي في عام 2009م في حين أنه لم يتجاوز أكثر من 25 مليار دولار في عام 2003م. وتجاوز حجم أسواق دول مجلس التعاون تريليون دولار أمريكي. كما تلعب دول المجلس دورا مهما في الإسهام في استقرار النظام الاقتصادي الدولي، وإن التعاون الخليجي الكوري سيشكل أهمية على صعيد إيجاد فرص لتسويق السلع الكورية في أسواق دول المجلس وتسهيل دخول الشركات الكورية في مشاريع التنمية في دول المجلس.

وحول آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وكوريا قال: إن تعميق العلاقات بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية وشعبها، من شأنه أن يسهم وعلى نحو فعال في تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات وتطوير التفاهم المتبادل والمساهمة في ثقافة السلام وتحقيق الرفاهية والنماء الاقتصادي، وإن المشاريع التي تلوح في الأفق مع تعزيز العلاقات الخليجية الكورية تدور في فضاء إثراء اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتطورة ونشر الثقافة الرقمية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري.

وتحدث الأستاذ / بهزاد بان هناك أهمية للتعاون في مجال حيوي مثل مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لما تتمتع به كوريا الجنوبية من خبرة مميزة في هذا المجال، ومن المهم دعوة الشركات الكورية للاستثمار في مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات التي تعتمد على التقنية والتكنولوجيا المتطورة.

وأوضح السيد / تي هو لي المدير العام لقسم سياسات اتفاقيات التجارة الحرة في وزارة التجارة الكورية على أهمية دول مجلس التعاون في علاقاتها الاقتصادية بكوريا الجنوبية، وركز على التبادل التجاري بين الجانبين، وقال: إن دول المجلس تستورد من كوريا العديد من المنتجات الصناعية وتحتل السيارات وقطع الغيار، والسفن المرتبة الأولى من بين الصادرات الكورية لدول المجلس، كما تستورد كوريا الجنوبية من دول المجلس النفط والغاز.

وتحدث الأستاذ / نجيب الشامسي، مدير عام الدراسات والبحوث بالأمانة العامة لمجلس التعاون عن التكامل الاقتصادي والاستثماري بين دول المجلس، وقال في بداية ورقته: إن التعاون ثم التكامل ثم الوحدة الاقتصادية يعد أمراً منطقيا بين دول

مجلس التعاون في ظل العديد من الاعتبارات، من بينها الامتداد الطبيعي والجغرافي لبعضها البعض، ووجود السمات التاريخية المشتركة، والرغبة الشعبية في تحقيق وحدة اقتصادية تعزز من الحضور الاقتصادي والاستراتيجي للمنطقة، والتحديات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية والظروف الإقليمية والدولية، في ظل هذه الاعتبارات يستوجب تحقيق تكتل اقتصادي بين دول المجلس.

وأوضح الأستاذ / الشامسي بأن هناك ضرورة ملحة للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس وذلك للتقليل من ازدواجية المشاريع الاقتصادية، وإزالة التنافسية السلبية، كما يساهم في تحقيق التنويع في القاعدة الإنتاجية، وكذلك التحول من اقتصاديات ذات حجم صغير إلى اقتصاد واحد ذي حجم كبير، والتخلص من الآثار السلبية للتباين النسبي في البنية الاقتصادية، كما يعزز التكامل الاقتصادي القدرة التفاوضية ويوحد مواقفها من الدول والتكتلات، كما يحمي اقتصادياتها من أي اختراقات، وأسواقها من أية مضاعفات، وتدوير الاستثمارات ورؤوس الأموال في اقتصاد كبير خاصة مع وجود السوق الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية.

وتحدث السيد / خالد الكواري المدير التنفيذي للتسويق، بشركة رأس غاز المحدودة بدولة قطر في ورقته التعاون في مجال الطاقة والصناعة التحويلية، عن إنتاج الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون بصفة عامة، وفي قطر بصفة خاصة، وكذلك عن تزويد دول المجلس كوريا الجنوبية بالغاز، موضحا بأن الطلب على الطاقة، ومنها الغاز، ستلقى زيادة على مستوى العالم خلال السنوات القادمة، مؤكدا بأن دول مجلس التعاون تستحوذ على 22% من إنتاج الغاز في العالم.

وتحدث سعادة السفير / حمد الكعبي، المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ورقته عن التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، وقال: دلت نتائج الدراسات الأخيرة التي أجرتها الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول مستقبل الطاقة الكهربائية على أن زيادة الطلب على الكهرباء تفوق بكثير النمو في الطاقة الإنتاجية، إذ من المتوقع أن يرتفع إجمالي الطلب على الكهرباء في دولة الإمارات العربية المتحدة من نحو 15 ألف ميغاواط إلى 42 ألف ميغاواط في العام 2020م، ولذا فمن الضروري جدا توفير زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية، وتبين أن توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية السلمية هو الخيار المناسب بيئيا واقتصاديا، والقادر على المساهمة في دعم الاقتصاد وضمان أمن الطاقة في الإمارات مستقبلا.

وأوضح الكعبي بأن حكومة الإمارات سعت لتوضيح نواياها فيما يتعلق بالطاقة النووية من خلال إعداد وإصدار وثيقة السياسة العامة لدولة الإمارات العربية في تقييم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية، التي تعكس آراء الحكومة بخصوص تأسيس برنامج نووي للاستخدامات المدنية والسلمية وتحديد الإطار الذي سيتم بموجبه تطوير هذا البرنامج.

وقال المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنه في ظل إطار هذه الوثيقة اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتطوير برنامج محلي للطاقة النووية، تضمنت منح عقد لإنشاء أربعة مفاعلات نووية في العام 2009م، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته على صعيد توفير البنية التحتية اللازمة.

دور الثقافة في تعزيز العلاقات

ضمن فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول كوريا الجنوبية

خالد بن سالم الغساني
نائب الأمين العام المساعد لشئون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون

لا خلاف على ما للعلاقات بين الشعوب من دور جوهري في استقرار الأمن الدولي وتعزيز التعايش السلمي بين دول ذات منازع وأيديولوجيات ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة. وهذا الدور الذي تضطلع به منظومة العلاقات بين الشعوب يؤكد على نحو دائم، على أن الإنسان في شتى بقاع الأرض، على الرغم من أنه ابن بيئته وحضارته ومعتقداته، إلا أنه أيضا قادر على التكيف والتعامل مع أي إنسان آخر من بيئة وحضارة مختلفتين ويتبنى معتقدات مغايرة تماما. بل وبإمكانه أن يتمثل هذه البيئة والحضارة والمعتقدات في تركيبه الذهني تمثلا كاملا ويتفهمها دون عوائق، خصوصا عندما تتميز بمرونة كافية للأخذ والعطاء، وقدرة خلاقة على المنح والاستيعاب. وفي القرآن الكريم، تم وصف وتحديد هذه العملية ببساطة تامة (إنا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)، أي أن العلاقة بين الشعوب، الموصوفة هنا بالتعارف، هي من الأغراض الأساسية لوجود الإنسان على هذه الأرض، وهو هدف أساسي يسعى إليه المسلمون في تعاملهم مع مختلف الشعوب شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.

هذا التعارف هو ما ندعوه بالعلاقة، وهو ما سنتحدث عنه في هذه الورقة لنصل بالنتيجة في نهاية المطاف، إلى أن هذه العلاقات بحاجة إلى أداة فاعلة لتعزيزها والتسامي بها إلى درجات عليا من التسامح والتآخي وحتى الاندماج في أحايين كثيرة. هذه الأداة الفاعلة

هي الثقافة، وهي التي (أي الثقافة) سنحاول تعريفها تعريفا نقترب إلى الدقة من خلاله، لنتمكن بالتالي من فرز عناصرها التي تمنحها القدرة على إحداث هذا التعارف الذي ما أن يتشكل، حتى يغدو من الصعب تغييره أو تخريبه.

إن الثقافة، هي كل ما ينشأ ويتراكم من عناصر فكرية، صادرة عن أي مكون إنساني سواء كان فعلا أو قولا أو سلوكا

ماذا نعني بالثقافة:

لقد تحولت الثقافة إلى مفهوم خضع لاجتهادات عديدة من مختلف العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، وحتى الشعر، فتعددت معانيه وتعريفاته. ومرد ذلك هو النظر إلى هذا المفهوم تارة على أنه انعكاس لواقع مادي، وتارة أخرى على أنه صيرورة تاريخية بفعل الحضارة، وفي بعض الأحيان، كسلوك تعلّمي مكتسب، أو منتقل وراثيا إلى الأجيال بعضها بعد بعض.

وانطلاقا من مجمل هذه الدراسات والبحوث، سنختار المضي مع التعريف القائل بأن الثقافة هي البنية الفوقية، أي التبلور الفكري في المجتمع الذي يتمثل جميع عناصر الحياة، العاقلة والجامدة، واللفظية كذلك، وتأثيراتها على الواقع المادي، ابتداء من ضربة فأس يهوي به فلاح متعب في حقل مهجور، إلى نبضة إلكترون في قرص مدمج أو شريحة ترانزيستور في روبوت. ومن قمر يجوب الفضاء الخارجي، إلى معنى عصي يكابده روائي مبدع في ناحية من نواحي الكون، أو حركة مسرحية تضرب بقوة على خشبة شاسعة فتنطلق أصداؤها في كل مكان، أو بيت من الشعر يتدفق حنانا فيقرب بين الناس جميعا.وبالتالي فأنها تشتمل على كل تلك المفاهيم والمباني المختلفة والمتعددة التي تناولتها العلوم الاجتماعية المختلفة.

وفي اعتقادي أن الثقافة بحاجة إلى مثل هذه المقاربة الشعرية الحميمة لكل عناصر الحياة وصهرها فيما يشبه البوتقة الجامعة، لأنها هي المادة (أو اللاّمادة) التي تتجلى وتبقى، بعد أن تنتهي مفاعيل السياسة والاقتصاد والاجتماع، وبعد أن تضع الحروب أوزارها، ويتلفت البشر، فلا يرون حولهم سوى حطام المادة، في رؤوسهم، فيتجلى ما نطلق عليه (ثقافة) ويبدأ البناء من جديد.

هذا التعريف المتمدد للثقافة هو الذي سنستحضره دائما ونحن نتحدث عن أهمية الثقافة في تعزيز العلاقات بين الشعوب، على نحو خلاق، يفتح الآفاق لتطور شمولي وديموقراطي وحر وملائم لكل البشر بمختلف بيئاتهم وحضاراتهم وتواريخهم وعواطفهم ومعتقداتهم.

إن الوعي بالثقافة على هذا النحو، وبموجب هذه المعايير، قد لا يكون متيسرا لكل فرد من أفراد المجتمع، إلاّ أننا في ذلك نراهن على الطابع (الشعري) لهذه الثقافة.. على شعرية

ما ذهبنا إليه في فهم المصطلح وتوظيفه في معالجة العلاقة بين الشعوب، حتى تتجلى الثقافة فتفعل فعلها من دون جلبة أو ضوضاء، ويتدافع البشر ويندفعون نحو بعضهم البعض بفعل فيه قدر من الغموض والاستتار، فيشكلون علاقات وينمّون مصالح مشتركة يعززها المناخ الديمقراطي الحر والملائم في المجتمع، وهو شرط لا مناص منه ولا بديل عنه.

إن الثقافة باختصار، هي كل ما ينشأ ويتراكم من عناصر فكرية، صادرة عن أي مكون إنساني سواء كان فعلا أو قولا أو سلوكا... الخ، لتشكل في النهاية، طالما اتفقنا على الطابع الشعري لتعريف الثقافة، ما يشبه السحابة الحبلى بالمطر والوارفة الظلال، التي تظلل أرض العلاقات بين الشعوب، وهي حين تهطل، تكسو الأرض قاطبة، بالمؤثرات التي لا يمكن تقسيمها عمليا إلاّ عن طريق الحدود المصطنعة والتي لا وجودا فعليا لها على أرض الواقع، إلا عندما تندلع الحروب والعداوات، وتنتصب الأسلاك الشائكة وتلتف كالأفاعي، وتنفغر أفواه الخنادق، وتشرئب مواسير البنادق وسبطانات الدبابات.

لماذا هذا الاسترسال في تعريف الثقافة، أو الأحرى في وصفها وتحديد مفرداتها؟ ربما لأن التعريف القارّ الأوحد للثقافة لا وجود له في رأينا، ولأن الثقافة عندما تُقرن بالعلاقات بين الشعوب، لا بد أن تتسع بنفس مدى اتساع هذه العلاقات وتنوعها.

كما أن الثقافة في حد ذاتها تتباين تباينا كبيرا بفعل التاريخ والجغرافيا واللغة ومقادير الثروة ونمو المجتمعات وما يتخلق في أحشائها على مدى الزمن، من عادات وتقاليد ومعتقدات وخبرات.. الخ. ولذا آثرنا أن نصطفي التعريف الذي يتوازى مع ما نعنيه بالعلاقات التي سنعرض لها الآن حتى تتواءم مع أهداف هذه الورقة ومراميها.

ماذا نعني بالعلاقات بين الشعوب؟

ومثلما تتباين الثقافة بتباين التاريخ والجغرافيا واللغة ومقادير الثروات ومقاييس نمو المجتمعات ونواتج كل ذلك، فإن العلاقات بين الشعوب تتباين هي الأخرى وتتشعب مراميها وأهدافها بفعل تلك العناصر أو بعضها، وأيضا بحسب توصيف الطرف الآخر في العلاقة: حضارته ومستوى رقيّه وديمقراطيته. وكما تنتقل الثقافة عبر منظومة من الرموز والأطر، كذلك تفعل العلاقات، فهي ليست حركة أو اتصالا فيزيائيا وحسب، إنما هي نوع من الإشعاع وامتصاص هذا الإشعاع في عملية تفاعل جدلي ينتج عنها تلك الروابط القوية بين الشعوب التي لا ينبغي لها أن تتفكك أو تنهار، إلا أن تكون هناك عملية تخريب متقصدة وممنهجة، أو أن بيئة التفاعل في أساسها لم تكن حرة ولا ديموقراطية، والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ.

إذن، العلاقات المقصودة، هي الروابط التي تخلق واقعا جديدا فلا تظل على ضفاف حراك الاجتماع الدولي تحكمها المصالح المادية والزمنية المتبادلة والمؤقتة أو الموقوتة فقط، بل تغوص عميقا في خلخلة المنظومات الفكرية وإعادة ترتيبها ورفدها بالتنوعات التي حتما ستزداد مع ازدياد عدد المنخرطين في العملية، وتوسّع الجغرافيا، مع تراجع ضروري للتاريخ خصوصا عندما يكون هذا التاريخ قد ساهم في زعزعة الجغرافيا وبعثرة البيئات الثقافية.

هكذا تصبح العلاقات ضرورة مستقبلية لا مفر منها، ينبغي دعمها وتعزيزها بالفعل الثقافي الذي أسهبنا في تفكيكه كي نستخرج منه القوة اللازمة لنسج هذه العلاقات بين أطراف غنية بالتنوع، وتعيش في مناخ حر تنفتح آفاقه على اللاّحدود في الفكر والإبداع.

والآن، كيف يمكن لهذه الثقافة أن تعزز العلاقات بين الشعوب ؟

أي كيف تكون الثقافة بالوصف الذي تبنيناه في هذه الورقة، رافعة، على نحو ذاتي ومستمر، لعلاقات بين الشعوب غير قابلة للتخريب ؟.

لقد انحازت هذه الورقة، في تعريفها للثقافة إلى النظرة الكلية لمفهوم الثقافة، وأكدت على الطابع الإنساني والبشري، وربما العاطفي في هذا المفهوم، لاقتناعنا أن الأفكار التي تتضمنها منظومة الثقافة لا بد أن تكون جاذبة للحس، وقادرة على بلورة حساسية جديدة تجاه الاجتماع الإنساني الجديد الآخذ في التشكل، وتجاه العلاقات الجديدة المنبثقة عنه، والتي سترسم في الأخير مستقبلا لا يشبه الماضي ولا الحاضر.

وعودة إلى التاريخ الذي لا بد منه، سنعرف أن العلاقة العربية الكورية تمتد بعيدا في الزمن، إلى بدايات النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، أي بعد وقت قصير من ظهور الدين الإسلامي في بداية القرن، وقد اتسمت العلاقات بين العرب المسلمين والشعب الكوري دائما بالتوافق والانسجام واكتست بطابع من الصفاء والمودة، ومصداق ذلك حاضر في أوضاع الجالية المسلمة في كوريا في العصر الحديث وفي العلاقات الاقتصادية الممتازة بين الطرفين، ولا سيما مع دول الخليج.

ولكننا نعتقد أن هذا ليس كافيا، ونشعر أن التطور بطئ والعلاقات بين الشعبين يعوزها الحماس، ولذا لا بد أن نرسم في ختام هذه الورقة ملامح علاقات جديدة تؤكد ما هو قائم وتبني على ما هو مأمول في العلاقات بين الشعبين العربي والكوري.

وفي طريقنا نحو تحقيق ذلك، سنرتكز دائما على فهمنا المتحرك لمعنىَ الثقافة والعلاقة، كما سننطلق أيضا من الفهم العميق والبسيط في الوقت ذاته، الذي قدمه الإسلام للعلاقات (التعارف) بين الشعوب. ولا مفر ونحن في صدد إنجاز ذلك، أن نتنزّل من علياء الفكر إلى أرض الواقع لنحدد الخطوات العملية في صيرورة هذه العلاقات، ولكي تكون النتيجة على قدر الطموحات، وبموازاة تاريخ العلاقة المضيء، وبناء عليه.

وبالرجوع إلى الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون، التي تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الأعلى لقادة دول المجلس عام 2008م، سنجد أن هذه الاستراتيجية التي دخلت حيّز التنفيذ بداية هذا العام 2011م، لم تغفل ضرورة (توسيع آفاق التواصل مع الآخر بشكل أكثر فاعلية). كما أنها أكدت في أهدافها على (تنمية صيغ التبادل الثقافي بوصفها عنصر التآخي ضمن الإقليم الواحد، وعنصر التقارب والتعاون مع الثقافات الأخرى). بل أن رؤى الإستراتيجية قد ذهبت بعيدا (نحو التعريف بثقافة دول المجلس خارج حدودها من خلال الحضور الثقافي لهذه الدول على المستوى العالمي) و(إشاعة مبدأ الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتسامح حيال جميع الثقافات).

ومن مبادئ الاستراتيجية التي توجهها نحو تحقيق أهدافها، موضوع (الحوار مع الثقافات الأخرى لتعزيز القيم الإنسانية) وهذا في الجوهر، لبّ هذه الورقة إلاّ أنه ليس كل شيء، لأننا نسعى نحو تفسير أكثر سعة لمبادئ الاستراتيجية. وسوف تكون من آليات هذا الطموح الانخراط في (ترجمة الأعمال الفكرية والثقافية لمبدعي دول المجلس إلى اللغات الأخرى)، وهذا هدف عزيز، ولكنه ليس صعب المنال.

وهكذا نكون قد ترجلنا عن

صهوة الفكر والبنى الفوقية لنسير على أرض ممهدة ورخّية، تتيح لنا أن نحدد الآليات التي تعزز العلاقات بمخرجات الثقافة، وتسدد التوجه نحو علاقات متميزة بين الشعبين العربي والكوري.

وإذا ما أردنا أن ننتقي بعض تلك النقاط التي تشكل أدوات عملية لتعزيز هذه العلاقات، فإننا سنخلص إلى الآتي:

أولا: إطلاق المبادرات نحو إقامة الفعاليات الثقافية الكبرى كالأسابيع الثقافية والمهرجانات، سواء في مدن كوريا الجنوبية أو في مدن دول مجلس التعاون، التي تقام فيها مهرجانات ثقافية ضخمة كل عام، كما تتميز بوجود نشاط ثقافي ملموس على مدار العام. وهذه المعطيات يمكن الاستفادة منها عند تطبيق هذه الآليات.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، علاقات متميزة ومتصاعدة، ولذا ينبغي توظيفها في تكوين علاقات ثقافية شعبية تربط مفاعيل الاقتصاد ببنيتها الفوقية الناتجة بالضرورة، وتوجيهها نحو علاقات وثيقة بين الشعبين، وذلك من خلال إجراء تبادل ثقافي على مستوى الوفود والمعارض والفرق المسرحية وغيرها في النشاطات الأكثر التصاقا بالناس.

ثالثا: التفاهم المتبادل هو أبرز عناصر العلاقات بين الشعوب، وهذا لا يمكن أن يتم من دون الواسطة المثلى للتواصل ألا وهي اللغة. ولذا ينبغي على كل طرف توجيه الاهتمام الكبير نحو ترجمة كل المخرجات والإبداعات الثقافية لدى الطرف الآخر كالرواية والشعر والمسرح والفكر والبحوث العلمية، إلى لغة الآخر، ومن دون لغة وسيطة. ولتعزيز هذا التوجه، يمكن إنشاء المراكز الثقافية ومراكز تعليم اللغتين العربية والكورية في المدن العربية والكورية حيث في هذا تأكيد للتعاون المستدام بين الشعبين في المجال الثقافي.

رابعا: تزدهر دول مجلس التعاون بحراك كبير لمنظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات الإبداعية والثقافية والحقوقية. وفي الإمكان إنشاء تعاون مثمر بين هذه المنظمات ومثيلاتها في كوريا الجنوبية، خصوصا وأن القضايا الكبرى في العالم هي الآن أكثر قربا وتشابكا، كما أن المصالح المشتركة غالبا ما تدخل في صلب اهتمامات مختلف الأطراف.

خامسا: وبالنظر لما للجانب السياسي والبروتوكولي من أهمية، يمكن للجانبين إبرام الاتفاقيات الثقافية الثنائية والمشتركة وإرساء منتديات في الجانبين لإشاعتها بين المواطنين وذلك كنوع من التأطير الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وتسهيلا أيضا لإنجاز المهام الكبرى التي سوف تعزز العلاقات بين الشعبين.

سادسا: تتمتع دول المجلس بمقومات سياحية هائلة، وكذلك كوريا الجنوبية، ولذا يمكن أن يكون التفويج السياحي من الجانبين، هو المعبر المثالي لعلاقات مبنية على العلم والمعرفة والاحتكاك المباشر، والحصول على المعلومة الصحيحة والمناسبة في مكانها وزمانها. وهذا سيعزز الفهم والتفاهم ويُرسي الأرضية الممهدة لتعارف أوثق.

الخلاصة:

كانت مقاربتنا لمفهوم الثقافة مبنية على نظرة شمولية، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات بين الشعبين التي نظرنا إليها أيضا من الجانب الإنساني وجانب التعايش السلمي المطلوب تعزيزه بين الشعوب. ووجدنا أن هذه المعالجة لمفهوم الثقافة تتناسب وماضي وحاضر العلاقة بين الشعبين العربي والكوري التي تعود إلى القرن السابع الميلادي. وفي معرض الحديث عن آليات تطوير هذه العلاقات وتعزيزها، تبنّينا تلك الآليات التي تتميز بمشروعات التعاون المستدام، سواء من حيث حجم المشروعات أو شكل التبادل الثقافي بين الطرفين.

ضيفنا لهذا الشهر بالمسيرة أمضى جل حياته الوظيفية في مجال النفط والغاز، فقد عمل لمدة 27 عاما في الكثير من الإدارات المتخصصة في شركة قطر للبترول، ثم عمل في منصب مدير عام شركة رأس غاز المحدودة، ثم وزير دولة لشئون الطاقة والصناعة منذ أبريل 2007، وأخيرا عين وزيرا للطاقة والصناعة بتاريخ 18 يناير 2011 .

إنه معالي الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة، وعضو مجلس الوزراء بدولة قطر.

معاليه عضو في مجلس إدارة قطر للبترول، ويشغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة كل من شركة كيوكم وقطر للغاز وقطر للبترول الدولية والتسويق وإدارة المشاريع. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر ستيل.

كما أن ضيفنا حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة مانشيستر في بريطانيا كما يحمل شهادة البكالوريوس في علوم البحار والجيولوجيا من جامعة قطر.

معالي د. محمد بن صالح السادة:

تم تحقيق الكثير من الانجازات في مسيرة العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة

أجرى الحوار: أحمد الفضالة

- استضافة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢ سيجعل الناتج المحلي الإجمالي يتغير لصالح القطاع غير النفطي من الاقتصاد مدعوما بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التي ستقوم بها الدولة لاستضافة البطولة.
- افتتاح أكبر محطة لتبريد المناطق في العالم بدولة قطر، يمثل إضافة حقيقية للتقدم التكنولوجي الذي تشهده قطر في عدة مجالات وخطوة هامة على طريق التنمية المستدامة.
- تعتمد دول الخليج كليا على المياه المحلاة، كما أن الطلب على المياه في ازدياد مع النمو السكاني والاقتصادي المتنامي.
- هناك دراسة مشتركة تقوم بها كل دول المجلس لبناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية،ولدى قطر حاليا فائض في الطاقة الكهربائية تقوم بتصديره للدول المجاورة.
- تم توحيد التشريعات والسياسات والأنظمة بين دول مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية وأهمها قانون التنظيم الصناعي ولائحته التنفيذية، وقانون الإغراق ولائحته التنفيذية.

نبارك لمعاليكم فوز دولة قطر باستضافة كأس العالم 2022م، ما هي في تقديركم أبعاد الفوز بتنظيم هذا الحدث العالمي الكبير؟

تتجسد أهمية فوز دولة قطر باستضافة كأس العالم 2022، بأهمية خاصة ليس فقط لدولتنا وإنما لمنطقتنا العربية والشرق الأوسط بشكل عام، كونها ستقام للمرة الأولى في هذه المنطقة من العالم. وتكمن أهمية الحدث أيضا في تشجيع الجيل الصاعد والشباب في منطقتنا على الاهتمام أكثر بالمبارزات الرياضية الدولية.

وخلال السنوات القليلة القادمة، سيشهد الناتج المحلي الإجمالي تغييرا لصالح القطاع غير النفطي من الاقتصاد مدعوما بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية التي ستضطلع بها دولة قطر لتكون جاهزة لاستضافة كأس العالم 2022، والتي ستقود حركة النمو الاقتصادي في قطر. وبالرغم من أن عددا كبيرا من هذه المشاريع كان مقررا في الأصل كجزء من رؤية وطنية طموحة 2030 تهدف إلى تحديث الدولة، إلا أن الفرق سيكون من الآن في سرعة التنفيذ، بالإضافة إلى ذلك، سوف يكون القطاع الخاص قادرا على لعب دور أكبر، مما يقلل من مساهمة الحكومة في الاقتصاد.

احتفلت دولة قطر بتحقيق طاقة إنتاجية قدرها 77 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال، لتصبح صاحبة أكبر طاقة إنتاجية للغاز الطبيعي المسال في العالم، ويأتي هذا الإنجاز التاريخي ليرسخ مكانة قطر بصفتها المنتج الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم، وهي تملك ثالث أكبر احتياطات الغاز في العالم، وذلك ما يحقق رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد بالوصول إلى هذا الإنجاز بنهاية عام 2010. هل لنا بمعرفة تفاصيل أكثر عن قصة النجاح هذه؟

تبين الخطوة الجبارة المتمثلة بتحقيق طاقة إنتاجية قدرها 77 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال، أهمية وضع أهداف محددة تجسد رؤية استراتيجية طويلة الأمد ووضع خطط تفصيلية لتنفيذ تلك الأهداف. وتبين أيضا أهمية استعمال المعرفة والتخطيط السليم لبناء قاعدة صناعية مبنية على توقعات مستقبلية صلبة القاعدة. وكان ذلك مترافقا مع بناء شراكة فاعلة مع شركاء دوليين.

تعد موجة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية منافسا قويا لدولة قطر لاسيما في حصص السوق في أوروبا وآسيا، فهل ستزيد دولة قطر في المقابل من تطلعاتها إلى الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند واللتين ستشهدان طلبا أكبر على الغاز المسال الطبيعي في آسيا؟

لا يخفى على أحد أن تطوير الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية له اثر، وأنه يؤثر على الأسواق العالمية للغاز، وهذا ما دفعنا إلى تركيز جهودنا على الاقتصاديات الناشئة في آسيا وبعض الأسواق الواعدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. ولكن نعتقد بأن السوق العالمي سيتحول في القريب العاجل من وضع فائض إلى وضع يحتاج فيه إلى كل قدم مكعب من الغاز. بالإضافة إلى كون العقود المبرمة بين دولة قطر والمستوردين هي في معظمها طويلة الأجل، وبعضها مرتبط بأسعار النفط وفق آلية سعريه مناسبة تراعي مصلحة كافة الأطراف.

في التاسع من شهر نوفمبر 2010م تم افتتاح أكبر محطة لتبريد المناطق في العالم والتي تتبع الشركة القطرية لتبريد المناطق «قطر كوول». حيث تعتبر المحطة واحدة من الانجازات الهامة فى مجال الطاقة الخضراء الصديقة للبيئة لما توفره من استهلاك للطاقة ولدورها فى تعزيز تطور البنى التحتية فى دولة قطر، هل لنا

بمعرفة أبعاد هذه التجربة الفريدة من نوعها بشكل أكبر؟

يمثل هذا المشروع إضافة حقيقية للتقدم التكنولوجي الذي تشهده دولة قطر في عدة مجالات، وخطوة هامة على طريق التنمية المستدامة ومسيرة التطور الاقتصادي في البلاد، وتجسيدا للتطور التقني في عملية التبريد. وسيلبي المشروع احتياجات جزيرة اللؤلؤة بالكامل مستقبلا معززا بذلك تطور البنية التحتية في دولة قطر. كما يعد هذا المشروع من الانجازات الهامة في مجال الطاقة الخضراء الصديقة للبيئة حيث يمتاز بعدة خصائص مثل التقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وتوفيره من استهلاك الكهرباء مستفيدا من التقدم التكنولوجي في هذا المجال.

أنعم الله على دولة قطر بثروة من الغاز الطبيعي يتم استخدامها بأمثل السبل، فجميع مرافق توليد الطاقة وتحلية المياه في الدولة تعمل على الغاز الطبيعي، وقد تم الاستثمار في هذه المرافق مما يمكننا من تلبية احتياجاتنا من الكهرباء والماء لفترة طويلة جدا.

دعت وزارتكم الموقرة، في افتتاح المركز العالمي لأبحاث استدامة المياه في الدوحة، الباحثين إلى العمل على إيجاد سبل أقل تكلفة لتحلية المياه مشيرة إلى أن التحدي المقبل يتمثل في كيفية تخفيض تكلفة تحلية المياه، وهي بادرة طيبة، فهل لنا بمعرفة أصدائها؟

كما هو معلوم تعيش دول الخليج معتمدة كليا على المياه المحلاة، ولاشك بأن الطلب على المياه في المنطقة سيزداد مع النمو السكاني والاقتصادي المتوقع. وعليه، لابد من الاستعداد لتلبية هذا الطلب عبر تطوير طاقات جديدة ومبتكرة لتحلية المياه، ومن المفضل أن تعتمد على الطاقات المتجددة المتوفرة في المنطقة، وخاصة الطاقة الشمسية.

وسيقوم المركز بتطوير حلول لمشاكل المياه المرتبطة بصناعة النفط، بحيث تستخدم المياه المصاحبة لعمليات استخراج النفط وصناعة البتروكيماويات لأغراض الزراعة وتبريد المصانع وغيرها، كما يقدم المشروع برامج لترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير.

كيف تنظر دولة قطر لاستخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه؟ وهل هناك نية في بناء مفاعلات نووية لهذه الغاية ؟

أنعم الله على دولة قطر بثروة من الغاز الطبيعي يتم استخدامها بأمثل السبل، فجميع مرافق توليد الطاقة وتحلية المياه في الدولة تعمل على الغاز الطبيعي، وقد تم الاستثمار في هذه المرافق مما يمكننا من تلبية احتياجاتنا من الكهرباء والماء لفترة طويلة جدا. وفي إطار سياسة تنويع مصادر الطاقة وبما يتصل بإمكانية تحقيق أهداف رؤية دولة قطر فنحن نولي اهتماما شديدا بأنواع الوقود الأخرى، وعلى رأسها الطاقة النووية.

فمن جهة، فإن تعظيم الاستفادة من ثروة الغاز الطبيعي، وتبعا للالتزامات

المستقبلية بتصدير الغاز الطبيعي، ونتيجة تزايد الطلب المحلي على الطاقة، فإن اللجوء إلى المصادر الأخرى للطاقة، ومنها النووية، قد يكون في إطار تحقيق التوازن المستقبلي وتلبية حاجات الطلب المتزايد على الطاقة محليا، ولكن على أساس توفر الجدوى الاقتصادية لذلك بالتأكيد.

إن تطوير صناعة الطاقة في قطر أصبحت متكاملة على نحو متزايد مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالإضافة إلى الدراسات الخاصة بنا، هناك دراسة مشتركة تقوم بها كل دول المجلس لبناء محطة نووية لتوليد الطاقة. فهناك طلب متزايد على الكهرباء في قطر كما هو الحال بالمنطقة، لكن في الوقت الراهن لدينا فائض، فقد بدأنا تصدير الكهرباء إلى الدول المجاورة عبر شبكة دول مجلس التعاون الخليجي.

ما هو رأي معاليكم في المستوى المثالي لأسعار النفط الذي يعتبره المستهلكون والمنتجون مثاليا، والذي يدافع عنه مستثمرو النفط؟ وما هي توقعات معاليكم المستقبلية لأسعار النفط، وكيف تؤثر أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا على الطلب على الغاز المسال؟

إن قطر عضو فاعل في منظمة الأوبك وتنسق مع الأعضاء الآخرين السياسات المتعلقة بإنتاج النفط الخام التي لها انعكاسات مباشرة على الأسعار. ونرى مع المنظمة أن السعر الحالي هو ملائم للمنتجين وكذلك للمستهلكين ولا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي. أما التوقعات المستقبلية لأسعار النفط فلاشك أنها ستتأثر بالطلب وهذا متعلق بالنمو الاقتصادي العالمي والنمو على الطلب في قطاع المواصلات خاصة الذي يستأثر بنسبة كبيرة من الطلب على النفط ومشتقاته. والسعر يتأثر أيضا بالمعروض من النفط إن كان من دول الأوبك أو من خارجها. وهناك ترابط عضوي بين العرض المستقبلي وأسعار النفط. ونرى بأنه يجب إبقاء الترابط ما بين سعر الغاز الطبيعي وسعر النفط. بالرغم مما رأيناه مؤخرا من محاولات لفك هذا الترابط. كما أن سوق النفط حساسة جدا لمجموعة من العوامل قد تكون بعيدة عن مبدأ العرض والطلب مثل التطورات الجيوسياسية، وتأثير المضاربات على الأسعار.

بصفة معاليكم أحد أصحاب القرار الصناعي بدول المجلس، ما هي الوسائل التي ترون أنها تؤدي لمزيد من تعميق الاستفادة الحقيقية من مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية وجني ثمار المكتسبات العائدة من جراء إقرار المساواة التامة في المعاملة بين المواطنين في كافة المجالات الاقتصادية، وكيف ينظر معاليكم لموضوع تشجيع الاستثمارات البينية

هناك دراسة مشتركة تقوم بها كل دول المجلس لبناء محطة نووية لتوليد الطاقة. فهناك طلب متزايد على الكهرباء في قطر كما هو الحال بالمنطقة

بين دول مجلس التعاون، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة فيها ؟

تبعا للتكامل الذي تتصف فيه المقومات الإقتصادية لكل من دول مجلس تعاون دول الخليج العربية، فإن قيام الإستثمارات المشتركة المؤسسة على أسس اقتصادية سليمة، مدعومة بدراسة جدوى، تعتبر من أهم عوامل النجاح الإقتصادي الذي يعتبر محرك التنمية وتحقيق رفاه المواطنين. أعتقد أن التركيز على شؤون البحث والتطوير ووضع سياسات متناسقة تؤول إلى توطين التكنولوجيا يمكن لها أن ترفد اقتصاديات دول الخليج وتجعلها أكثر ندية في التعامل مع أسواق العالم الخارجي، مما يمكن له أن يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية التي وهبها الله لهذه المنطقة.

وما هو تقييم معاليكم للمنجزات المتحققة في مسيرة العمل الخليجي المشترك بالقطاع الصناعي منذ إنشاء المجلس عام 1981 م لغاية تاريخه؟

تبعا للحرص الذي يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لتطوير الموارد البشرية الخليجية واستغلال الثروات الطبيعية بشكل مستدام، هناك العديد من الانجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، بما في ذلك القطاع البترولي والصناعي، كتوحيد التشريعات والسياسات والأنظمة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية وأهمها قانون التنظيم الصناعي ولائحته التنفيذية، وقانون الإغراق ولائحته التنفيذية.

تتسارع الخطى داخل الأمانة العامة لمجلس التعاون للانتهاء من مشروع القانون (النظام) الموحد للتعدين لدول مجلس التعاون، ما هي برأي معاليكم أهمية هذا القانون (النظام)، وما هي تطلعاتكم حيال ذلك ؟

لا شك أن توحيد التشريع المنظم لنشاط التعدين في دول المجلس يعود بالنفع على جذب الاستثمارات لهذا القطاع الهام والواعد، حيث أن دول المجلس لديها ثروات طبيعية لا يستهان بها، وبحاجة إلى الاستغلال الأمثل، ويظهر دور توحيد هذا التشريع في توفير العناء على المستثمرين في هذا القطاع عبر التقيد بقانون واحد بدلا من ستة قوانين ولوائحها التنفيذية، ونعتقد أن الوقت قد حان لاعتماد مشروع القانون (النظام) ولا سيما أنه قد تمت صياغته من قبل لجان متخصصة تمثل كافة دول مجلس التعاون.

بعد أن تحملت الحكومات العبء الرئيسي في تحقيق التنمية الصناعية التي تشهدها دول المنطقة، هل ترون أن القطاع الخاص الخليجي ما زال مؤهلا لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، مما يتطلب ضرورة تنويع منتجاته والاهتمام بالبحث والابتكار للوصول لتقنيات جديدة خاصة في مجال إنتاج البتروكيماويات وتطبيقاتها والصناعات المستقبلية وايجاد وظائف وفرص جديدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ؟

كان من الطبيعي، خلال المرحلة الماضية، أن تتحمل الحكومات العبء الأكبر لتحقيق التنمية الصناعية. وفي إطار نهج الانفتاح والتنوع الاقتصادي الذي تنتهجه دولة قطر فإن تطوير دور القطاع الخاص يعتبر ركيزة أساسية لاستدامة النمو الاقتصادي، مما يتطلب منه أن يواكب عملية التطور السريع عبر دعم البحث والابتكار، ونقل التكنولوجيا، مما سيساهم في

تطوير القاعدة الصناعية ويخلق فرص عمل للأيدي العاملة الماهرة المحلية.

إننا في دولة قطر ندعم قطاع الصناعة بشكل عام وقطاع الصناعة البتروكيماوية بشكل خاص، حيث تم إنشاء إدارة متخصصة لدعم تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، إلى جانب اعتماد بيئة قانونية تدعم و تشجع الصناعات المحلية. أما بالنسبة للبحث والتطوير، فإن واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر هي أكبر دليل على الاهتمام الذي توليه دولة قطر بهذا المجال، فهي تضم نخبة من شركات البترول المحلية والعالمية التي تسعى إلى تطوير الصناعة البترولية بما في ذلك صناعة البتروكيماويات.

هل انتهت دول المجلس من الاتفاق على وضع خطة لمواجهة الآثار السلبية لتوقيع بعض دول المجلس اتفاقية تجارة حرة منفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهل لمثل هذه الاتفاقيات تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية للمنتجات الخليجية؟

نتيجة ارتباط دول مجلس التعاون باتفاقية اتحاد جمركي، فإن دخول السلع من أي منفذ جمركي في إحدى الدول يعني دخول هذه السلع إلى أسواق جميع دول المجلس، الأمر الذي يتطلب سياسة موحدة للتعامل مع المستوردات تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية لكل الدول، وهو ما يتم ترجمته حاليا من خلال جهد التفاوض الجماعي الذي تنتهجه دول مجلس التعاون مع جميع الشركاء التجاريين، مما سيؤدي بالتالي إلى تهميش أي أثر سلبي متوقع لأي قرار غير جماعي.

من جهة أخرى، فكون جميع دول المجلس أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وكون عقد أي اتفاقيات تجارة حرة يتم في إطار أحكام اتفاقيات المنظمة، وحيث أن عقد مثل هذه الاتفاقيات يهدف بالأساس إلى ضمان فتح أسواق التصدير أمام المنتجات الخليجية، فإن عقد هذه الاتفاقيات واستغلالها الاستغلال الأمثل سيكون له أثر إيجابي يساهم في ضمان انفتاح أسواق التصدير وانسياب الصادرات مما يؤهل الاقتصاديات الخليجية لأن تكون جاذبة للاستثمار ومصدر تشغيل للأيدي العاملة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى ونتيجة الميزة التنافسية للسلع الاستراتيجية الخليجية وعدم اعتمادها على إيرادات الرسوم الجمركية، فإنه لا آثار سلبية تذكر لعقد هذه الاتفاقيات. علما بأنه يجري حاليا تقييم الجدوى من عقد هذه الاتفاقيات على مستوى دول المجلس.

بالنسبة للتأخير الحاصل في إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الأوروبيين بسبب إدخال موضوعات غير اقتصادية بين حين وآخر، هل يرى معاليكم أن هذا التأخير ربما يتسبب في أضرار على الصناعة الخليجية، وأنه آن الأوان لدول المجلس أن تتخذ موقفا موحدا لإغلاق هذا الملف ؟

أعتقد أن جميع الأطراف تعي بأن تأخير تطوير العلاقات التجارية الدولية في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم ليست في مصلحة أحد، وتبعا للعلاقة العضوية بين الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية والالتزامات في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، حيث أن الأخيرة تتم تحت مظلة أحكام المنظمة، فإن عددا من شركائنا التجاريين ومنهم أصدقاؤنا الأوروبيون، يربطون التحرك على مسار اتفاقيات التجارة الحرة، بسرعة الحركة على مسار جولة المفاوضات الجارية حاليا بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي تدعى «جولة الدوحة»، ومن هنا يأتي التأخير بتوقيع الاتفاقية إلى جانب طرح المواضيع الجديدة في كل جولة تقريبا، وقد عبرت دول الخليج عن إستيائها فعلا، مما أوقف التفاوض لفترة لحين تراجع الجانب الآخر عن عدد من مطالبه الجديدة.

اصدارات الأمانة الأمانة

القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق

بارك المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والثلاثين التي عُقدت في مدينة ابوظبي خلال الفترة من 6-7 ديسمبر 2010م، اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي «تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية» ، ليتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية بهذا الشأن .

تحلية المياه المالحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ تاريخها وحاضرها ومستقبلها

يأتي هذا الكتاب الذي صدر عن الشئون الاقتصادية ، إدارة الكهرباء والماء في الأمانة العامة، ليقدم معلومات شاملة عن قطاع تحلية المياه في دول مجلس التعاون. ويتكون الكتاب من ستة أبواب مع ثلاثة ملاحق، تحتوي على لمحة تاريخية عن التحلية في دول المجلس، إضافة إلى التقنيات المستخدمة في هذا المجال والتوسعات الحالية والمستقبلية في محطات التحلية، ضمن إحصاءات وخرائط تفصيلية حديثة.

مسيرة مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون

أصدر مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية هذا الكتيب، لتعريف القارئ على مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية وإنجازاته، منذ إنشائه في شهر مارس 2007م، وذلك بهدف مكافحة الممارسات الضارة الموجهة لدول المجلس من غير الدول الأعضاء، والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى إلى الدورة الحادية والثلاثين

الإصدار يوثق جميع البيانات الختامية الصادرة عن المجلس الأعلى منذ عام 1981 م وحتى عام 2010م.

شكر وتقدير وعرفان

يرفع منسوبو الأمانة العامة والمكاتب التابعة لها إلى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لرعايته الكريمة ودعمه غير المحدود لهم طوال السنوات التسع الماضية، ويهنئون معاليه لما تحقق خلال هذه الفترة من إنجازات نقلت العمل الخليجي المشترك إلى مراحل متقدمة من التكامل والوحدة.

وإذ يعتز منسوبو الأمانة العامة بهذا العطاء السخي فإنهم يتوجهون إلى المولى عز وجل بأصدق الدعاء أن يوفق معاليه في أي مهام جديدة، وأن ينعم عليه بالصحة والسعادة، ويرعاه بعنايته الكريمة.

معالي عبدالرحمن بن حمد العطية

الأمين العام لمجلس التعاون

يشغل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية منصب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة منذ عام 2002م، تنتهي في 31مارس2011م، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والجغرافيا من جامعة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية عام 1972 م. ويحمل رتبة وزير دولة. وقد التحق معاليه بالعمل الوظيفي بوزارة الخارجية القطرية منذ عام 1972 م، وشغل عدة مناصب في دولة قطر، منها: وكيل وزارة الخارجية (1998 - 2002)م، وسفير فوق العادة مفوض لدولة قطر لدى الجمهورية اليونانية، ولدى الجمهورية الإيطالية، والمحافظ المناوب لدولة قطر لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد» (1985 -1992)م. ثم عمل سفيرا ومندوبا دائما لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، جنيف، ومندوبا دائما لدولة قطر لدى اليونسكو (84-1990)م، كما تولى مسؤولية المنسق العام لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي عقد بالدوحة في نوفمبر 2000م. وهو أيضا نائب رئيس اللجنة القطرية-الفلسطينية الدائمة لدعم القدس، وعضو منتدى الفكر العربي بعمّان، وعضو مؤازر في مركز الدراسات الاستراتيجية بالخرطوم. وعضو مجلس إدارة معهد العالم العربي، باريس.

شارك معالي عبدالرحمن العطية في عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، والقمم العربية الاعتيادية والاقتصادية، وآخرها على سبيل المثال: حضور القمة العربية الحادية والعشرين (الدوحة، مارس 2009م، حضور القمة العربية – الأمريكية الجنوبية الثانية (الدوحة، مارس 2009)م، حضور القمة العربية الأفريقية الثانية (سرت – ليبيا، أكتوبر 2010م). اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة حوار الأديان – نيويورك نوفمبر 2008م والمنتدى الاقتصادي العالمي «منتدى دافوس» (عمّان، يونيو 2003)م، والمنتدى الاقتصادي العربي-الأمريكي (ديترويت، 2003)م. كما ترأس وفد الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشارك في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت خلال الفترة 2002-2010م، القمة العربية الاقتصادية / شرم الشيخ يناير 2011م كما شارك في اجتماعات الحوار الخليجي التركي، و الحوار الاستراتيجي الأول بين دول المجلس، وروسيا الاتحادية / أبو ظبي 2011م، والحوار الاستراتيجي الأول مع جمهورية باكستان / أبو ظبي 2011م. وقام بتوقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة، ومعهد العالم العربي بباريس – باريس يونيو 2010م.

التقى معاليه خلال عمله بعدد كبير من قادة العالم، ورؤساء المنظمات العربية والإسلامية والدولية، كما حاز معاليه عددا من الأوسمة، هي: وسام جوقة الشرف بدرجة «قائد» من الجمهورية الفرنسية (1985)م، وسام الاستحقاق الإيطالي رتبة «ضابط كبير» من الجمهورية الإيطالية (1992)م. وسام «فارس» الفرنسي من الدرجة الأولى (1993)م، وسام «الأرز الوطني» رتبة كومندور، من الجمهورية اللبنانية (ديسمبر 2004)م، وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، من دولة الإمارات العربية المتحدة (ديسمبر 2005)م. وسام الوحدة اليمنية، من لدن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح (ابريل 2006)م، وسام النيلين من الطبقة الأولى، من لدن فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير (ابريل 2007)م، الوسام الماسي للقيادات الرياضية التي خدمت العمل الرياضي المشترك بدول مجلس التعاون (مارس، 2010)، وسام الاتحاد من حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (2مارس2011م). وسام عمان المدني من الدرجة الثانية من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان – مسقط 9 مارس 2011م، ميداليات متنوعة حكومية ومنظمات من كل من: إندونيسيا، الفلبين، الأرجنتين، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

شارك في 196 منتدى، ومؤتمرا وندوات عربية، إقليمية، ودولية ما بين محاضرات، وأوراق عمل ومداخلات.

أيام مجلس التعاون في كوريا